الباب الثالث

الكلام على حديث الجارية

الباب الثالث

الكلام على حديث الجارية

هذا أوان الكلام على حديث الجارية الذي طالما اختلفت واضطربت رواياتُهُ ، وهو الذي عَنونَّا له في هذا الكتاب ، وهذا الحديث الذي ينادي به حشويَّة زماننا لإثبات أنَّ الله جلَّ جلاله في السماء ، تعالى الله عمَّا يقولون .

واعلم أوَّلاً أنَّنا لسنا أوَّلَ مَن تكلَّم على هذا الحديث وبيَّنَ ما فيه من الاضطراب ، فقد سبقنا إلى ذلك أئمَّةٌ ؛ منهم الإمام أحمدُ ابن حنبلٍ حيث قال : (ليس كلُّ أحد يقول فيه : إنَّها مؤمنة ، يقولون : أعتقها)[1] ، فهذا نصٌّ من الإمام أحمد على اضطراب الحديث ، ومنهم أيضاً الإمام الفقيه الأصوليُّ شمس الأئمَّة السَّرَخسِيُّ حيث قال في كتابه الكبير « المبسوط » : (. . . مع أنَّ في صِحَّة ذلك الحديثِ[2] كلاماً ؛ فقد رُوِيَ : أنَّ النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم قال : أين الله ؟ فأشارت إلى السماء ، ولا نَظُنُّ برسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم أنَّه يَطلب مِن أحدٍ أن يُثبت لله تعالى جهةً ولا مكاناً)[3] ، وسيأتي مزيدُ أقوال للأئمَّة في ذلك .

ولو أنَّ الحشويَّةَ سبروا طرق هذا الحديث ومتونَه ، وأنصفوا ، ووسَّعوا دائرة فهمهم ـ إن لم يكن زيغاً ـ لعلموا أنَّه لا حجَّة في هذا الحديث أصلاً ، لا من قريب ولا من بعيد ، ومن خلال ما مَرَّ بك من أنَّ اختلاف الألفاظِ يؤدِّي إلى اختلاف المعاني يتبيَّن لك الأمر نفسُهُ في حديث الجارية ، وأريد منك أيُّها القارىء الكريم قليلَ صبرٍ بتتبُّع ما سأذكره من تفصيل الكلام عليه ؛ فإنَّه ممَّا صرفتُ فيه مِنَ الوقت

---

(١) أخرجه الخلال في « السنة » (٩٩١) و(٩٩٣) .

(٢) يريدُ حديثَ الجارية .

(٣) « المبسوط » (٧/ ٤) ، باب (العتق في الظهار) .

والتعب والبحث والفِكْر والعناء مع معاناة المرض الشيءَ الكثير ، ووضعتُه حليةً يَعرفُ قيمتَها أهلُ الفضل ، وإنَّما يعرفُ الفضلَ لأهل الفضل أهلُهُ ، فإن لم يكن هذا التحقيقُ هدايةً لمن خالف وشَبَّهَ ، فَحَسبُ أهل السُّنَّة حجَّة لهم ، والله تعالى الموفِّق .

نبدأ أوَّلاً ببيان الروايات وتفنيدها ؛ ليتَّضح الأمرُ جليّاً بعون الله سبحانه :

روى الإمام أحمد في « مسنده » بإسنادٍ حسن قال : (حدثنا عبد الصمد ، حدثنا حماد بن سلمة ، حدثنا محمد بن عمرو ، عن أبي سلمةَ ، عن الشريد رضي الله عنه : أنَّ أُمَّهُ أوصت أن يُعتَقَ عنها رقبةٌ مؤمنة ، فسأل رسولَ الله عن ذلك فقال : عندي جاريةٌ سوداءُ نوبيَّةٌ ، فأُعتِقُهَا ؟ فقال : « ائت بها » ، فدعوتها ، فجاءت ، فقال لها : « مَن رَبُّكِ ؟ » ، قالت : الله ، قال : « مَن أنا ؟ » ، فقالت : أنت رسول الله ، قال : « أعتقها ؛ فإنَّها مؤمنة »)[1] .

فهذه الرواية قال فيها صلَّى الله عليه وسلَّم : « مَن ربُّكِ ؟ » .

وروى الدارميُّ بإسناد حسن قال : (أخبرنا أبو الوليد الطيالسيُّ ، حدثنا حماد بن سلمة ، عن محمد بن عمرو ، عن أبي سلمةَ ، عن الشريد قال : أتيت النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم ، فقلتُ : إنَّ على أمي رقبةً ، وإنَّ عندي جاريةً سوداءَ نوبيَّةً ، أفتجزىء عنها ؟ قال : « ادع بها » ، قال : « أتشهدين أن لا إله إلاَّ الله ؟ » ، قالت : نعم ، قال : « أعتقها ؛ فإنَّها مؤمنة »)[2] .

فهاتان روايتان عن الشريد بن سويد ، والسندُ من حماد إلى الشريد واحدٌ ، واللفظ مختلفٌ :

---

(١) رواه الإمام أحمد في مواضع من « مسنده » منها (٢٩/ ٤٦٥) ، برقم (٧٩٤٥) ، وأخرجه النسائي في « السنن الكبرى » (٦/ ١٦٣) ، برقم (٦٤٤٧) ، وأبو داود في « سننه » ، الصفحة (٤٧٧) ، برقم (٣٢٨٣) ، وابن حبان (١/ ٤١٨) ، كتاب الأيمان ، برقم (١٨٩) .

(٢) « سنن الدارمي » ، كتاب النذور والأيمان ، باب (إذا كان على الرجل رقبة مؤمنة) ، الصفحة (٣٢٥) ، برقم (٢٣٨٤) .

ففي الأول قال : « مَن ربُّكِ ؟ » ، ثم قال : « مَن أنا ؟ » .

وفي الثاني قال : « أتشهدين أن لا إله إلاَّ الله ؟ » .

فهذا أوَّل اضطراب لحديث الجارية ، مع عدم اختلاف القصة ، ومِن هنا ترى كيف يتصرَّف الرواة بالحديث ، ومِن ثَمَّ فأيُّ اللفظين أقرب إلى الإيمان : « أين الله ؟ » ، أم ما في هاتين الروايتين ؟

ولماذا ترك الحشويَّة هاتين الروايتين ، مع أنَّ سندَهما حسنٌ ، وشيخُهمُ الألبانيُّ قد حَكَمَ على إسناد روايةِ : « مَن ربُّكِ ؟ » في كتابه « صحيح أبي داود » بأنَّه حسن صحيح[1] ، فهل هذا إلاَّ انتقاءٌ بالتَّشهِّي والهوى ، وجَرْيٌ خلف التجسيم ؟

وروى مسلم في « صحيحه » قال : (حدثنا أبو جعفر محمد بن الصباح ، وأبو بكر بن أبي شيبة ، وتقاربا في لفظ الحديث ، قالا : حدثنا إسماعيل بن إبراهيم ، عن حجاج الصواف ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن هلال بن أبي ميمونة ، عن عطاء بن يسار ، عن معاوية بن الحكم السلمي قال : . . . وكانت لي جارية ترعى غنماً لي قِبَلَ أُحُدٍ والجوانية ، فاطلعت ذات يوم ، فإذا الذئب قد ذهب بشاة من غنمها ، وأنا رجل من بني آدم ، آسَفُ كما يأسفون ، لكنِّي صككتُها صكَّةً ، فأتيت رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم ، فَعَظَّمَ ذلك علي ، قلت : يا رسول الله ، أفلا أعتقها ؟ قال : « ائتني بها » ، فأتيتُه بها ، فقال لها : « أين الله ؟ » ، قالت : في السماء ، قال : « من أنا ؟ » ، قالت : أنت رسول الله ، قال : « أعتقها ؛ فإنَّها مؤمنة »)[2] .

وروى ابن قانع في « معجم الصحابة » بإسنادٍ حسن قال : (حدثنا محمد بن أحمد بن البراء ـ هو العبديُّ ـ حدثنا معافى بن سليمان ، حدثنا فليح ، عن

---

(١) « صحيح أبي داود » (٢/ ٣٢٢) ، الرقم (٣٢٨٣) .

(٢) رواه الإمام مسلم في « صحيحه » (٥/ ٢٠) بشرح الإمام النووي ، كتاب الصلاة ، باب (تحريم الكلام في الصلاة) برقم (٥٣٧) .

هلال ، عن عطاء بن يسار ، عن معاوية بن الحكم : أنَّه أراد عتق أَمَةٍ له سوداءَ ، فأتى بها النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم ، فقال لها : « مَن ربُّكِ ؟ » ، قالت : الذي في السماء ، فقال لها : « من أنا ؟ » ، قالت : رسول الله ، قال : « أعتقها ؛ فإنَّها مؤمنة »)[1] .

وهذا سندٌ رجالُه ثقاتٌ ، ابنُ قانع وصفه الحافظ الذهبيُّ بالإمام الحافظ البارع الصدوقِ إن شاء الله تعالى[2] ، والكلام فيه من جهة البرقانيِّ مدفوعٌ ، قال الحافظ الخطيب البغداديُّ : (لا أدري لماذا ضعَّفه البرقاني ، فقد كان من أهل العلم والدراية والفَهم ، ورأيتُ عامَّةَ مشايخِنَا يوثِّقونَهُ)[3] ، ومحمد بن أحمد بن البراء البغدادي العبدي ، قال عنه الحافظ الخطيب في « تاريخه » : ثقةٌ[4] ، ومثلُهُ معافى بن سليمان ، وأمَّا فليح ؛ فمن رجال « الصحيحين » ، وأنت ترى أنَّ هذه الرواية ، ورواية مسلم سَنَدُهما عن هلال بن أبي ميمونةَ ، عن عطاء بن يسار ، عن معاويةَ بن الحكم ، ولفظ هذه الرواية يختلف عن لفظ مسلم ، حيث قال هنا : « مَن رَبُّكِ ؟ » ، ولم يقل لها : « أينَ الله ؟ » ، فهذا اضطراب في متن هذه الرواية ، والقصَّة متَّحدة ، مع أن لفظ : « قالت : في السماء » مُحتَمِلٌ أنَّها أشارت إلى السماء ، فلا تكونُ قد تَكَلَّمَتْ بلسانها ، وهو مَجمَعُ الروايات كما يأتي .

ورواه مالك في « الموطأ » : (عن هلال بن أسامة ، عن عطاء بن يسار ، عن عمر بن الحكم أنَّه قال : أتيت رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم فقلت : يا رسول الله ، إنَّ جاريةً لي كانت ترعى غنماً لي ، فجئتُها وقد فقدت شاة من

---

(١) « معجم الصحابة » (٣/ ٧٣) ، برقم (١٠٢٧) ، ترجمة الصحابي معاوية بن الحكم .

(٢) « سير أعلام النبلاء » (١٥/ ٥٢٦) .

(٣) « تاريخ بغداد » (١١/ ٨٨) ، وانظر « لسان الميزان » (٥/ ٥٠) ، برقم (٤٥٣٨) ، ترجمة عبد الباقي بن قانع أبي الحسين الحافظ .

(٤) « تاريخ بغداد » (١/ ٢٨١) ، وذكره الإمامُ ابنُ الجزري في « غاية النهاية في طبقات القراء » ، وقال عنه : القاضي مقرئٌ ثقةٌ مشهور ، ونقل توثيقه عن الخطيب البغداديِّ وغيرِهِ .

الغنم ، فسألتُها عنها ، فقالت : أكلَهَا الذئبُ ، فأسفت عليها ، وكنت من بني آدم ، فلطمتُ وجهها ، وعَلَيَّ رقبةٌ ، أفأعتقها ؟ فقال لها رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم : « أين الله ؟ » ، فقالت : في السماء ، فقال : « مَن أنا ؟ » ، فقالت : أنت رسول الله ، فقال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم : « أعتقها »)[1] .

ثمَّ لا بُدَّ لنا من الوقوف عند هاتين الروايتين : رواية مسلم ، وروايةِ مالك ؛ كي لا يطولَ بنا الفصلُ ويتشتَّتَ الفِكْرُ ، ثمَّ ننظر في السند لنرى أنَّ في سند هاتين الروايتين عطاءَ بنَ يسار ، ويحيى بنَ أبي كثير ، وقد تَفَرَّدَ عطاء بن يسار في كلِّ الروايات بالرواية عن معاوية بن الحكم ، فاحفظ هذا ؛ لأنَّ له شأناً سيأتي إن شاء الله تعالى .

أمَّا الكلام من جهة السند ، فإنَّ مالكاً يرويه عن عمر بن الحكم ، ولا يوجد في الصحابة مَنِ اسمه عمر بن الحكم ، نصَّ على ذلك ابن عبد البر في « التمهيد »[2] ، وباقي الرواة يروونه عن معاوية بن الحكم ، فإذا أردنا أن ندقِّق نقول : هذا اضطراب في السند ؛ لأنَّ عمر بنَ الحكم تابعيٌّ أنصاريٌّ مدنيٌّ معروف ، ومعاويةَ بنَ الحكم صحابيٌّ ، ومالكٌ مُصِرٌّ على أنَّه عمر بن الحكم ، ولم يُقِرَّ أنَّه سها أو أخطأ ، يدُلُّ لذلك ما أخرجه أبو الفضل السليماني ، أنَّ معن بن عيسى قال لمالك : الناس يقولون : إنَّك تُخطىء في أسامي الرجال ، تقول : عمر بن الحكم ، وإنَّما هو معاوية ، فقال مالك : هذا حِفظُنَا ، وهكذا وقع في كتابي[3] .

وقال الإمام الشافعيُّ : (وهو ـ أي : راوي الحديث ـ معاوية بن الحكم ،

---

(١) « موطأ الإمام مالك » ، كتاب العتق والولاء ، باب (ما يجوز من العتق في الرقاب الواجبة) ، الصفحة (٥٥٥) .

(٢) « التمهيد » (٢٢/ ٧٦) .

(٣) ذكر ذلك الإمام الزرقانيُّ في « شرحه على الموطأ » (٤/ ١٠٧) ، كتاب العتق والولاء ، باب (ما يجوز من العتق في الرقاب الواجبة) برقم (١٥٥٠) .

وكذلك رواه غيرُ مالكٍ ، وأظنُّ مالكاً لم يحفظِ اسمَه)[1] .

إذاً الاضطراب واقعٌ لا يُدفَع ؛ إذ لا يمكن أن تكون الرواية عن عمر بن الحكم التابعيِّ ؛ لأنَّه مصرِّحٌ بالصلاة مع رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم ، ويروي القصةَ عن نفسه أنَّه أتى رسولَ الله صلَّى الله عليه وسلَّم ، ولا يقال : إنَّ مالكاً أخطأ أو سها ؛ إذ قد مرَّ إصرارُهُ أنَّه عمر بن الحكم ، هذا من حيث السندُ ، أمَّا من حيث المتنُ ؛ فبين رواية مسلم ورواية مالك اختلاف في المعنى ، إذ في رواية مالك يقول : (وعَلَيَّ رقبة ، أفأعتقها ؟) ، وهذا يفيد أنَّ عليه نذراً سابقاً ، وعند مسلم يقول : (فعظم ذلك عليَّ ، قلتُ : يا رسول الله ، أفلا أعتقها ؟) ، فهذه الرواية تفيد أنَّه إنَّما أعتقها تبرئةً لذمَّته مِن ضربها ليكافىء الضربَ بالعتق .

وربَّما تقول ما الفرق ؟

والجواب : أنَّه إن كان إنَّما أعتقها براءة لذمَّته بسبب لطمها ، فلا يُشتَرَطُ فيها الإيمان ؛ لأنَّ النبي صلَّى الله عليه وسلَّم قال : (مَن لَطَمَ مملوكَه أو ضَرَبَهُ فكفَّارتُهُ أن يُعتقَهُ)[2] . فما وجه الجواب في رواية مسلم بـ : « فإنَّها مؤمنة » ؟!! مع أنَّ هذا اللفظَ لم يُذكَر في أكثر الروايات ، بل في رواية عبد الرزاق الآتية قال له صلَّى الله عليه وسلَّم : « أعتق أو أمسك » ، وهذا اضطرابٌ في المتن لاختلاف اللفظِ ، لا يُنكره إلاَّ معاند ؛ لأنَّ الحكم أيضاً يختلف كما لا يخفى ، ففي رواية مالك : قال الصحابيُّ : (عَلَيَّ رقبةٌ مؤمنة) ، فأجابه صلَّى الله عليه وسلَّم بقوله : « أعتقها » ، ولم يقل : « فإنَّها مؤمنة » ، مع أنَّه موضعها ، وفي رواية مسلم : أنَّه جاء يستشيره في عتقها ، فكان الجواب : « فإنَّها مؤمنة » ، وأيضاً رواية الدارمي حيث قال الصحابي : « إنَّ على أمِّي رقبةً » ، ولم يقيِّدها بالإيمان ، ثم كان الجواب : « فإنَّها مؤمنة » ، وهذا فيه مخالفة واضطرابٌ بين السؤال والجواب كما لا يخفى ، وسيأتي لهذا الاختلاف فائدة فانتظر .

---

(١) « الرسالة » للإمام الشافعي ، الصفحة (٧٦) ، برقم (٢٤٣) .

(٢) رواه الإمام مسلم في « صحيحه » (١١/١٢٦) بشرح النووي ، كتاب الأيمان ، باب (صحبة المماليك) ، رقم (١٦٥٧) .

وكلامنا الآن يجب أن يُتنبَّه له ، قد أشرت له عندما ذكرت عطاء بنَ يسار ، وقلتُ : إنَّ لنا معه شأناً ، وهذا هو :

روى عبد الرزاق عن ابن جريج قال : (أخبرني عطاء ـ وهو راوي حديث معاوية بن الحكم ـ أنَّ رجلاً كانت له جارية في غنم ترعاها ، وكانت شاة صفي ـ يعني : غزيرة في غنمه تلك ـ فأراد أن يعطيَها نبيَّ الله صلَّى الله عليه وسلَّم ، فجاء السبُعُ فانتزع ضرعها ، فغضب الرجل ، فصكَّ وجه جاريته ، فجاء نبيَّ الله صلَّى الله عليه وسلَّم ، فذكرَ ذلك له ، وذكر أنَّها كانت عليه رقبةٌ مؤمنةٌ وافية ، قد هَمَّ أن يجعلَها إيَّاها حين صكَّها ، فقال له النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم : « إيتني بها » ، فسألها النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم : « أتشهدين أن لا إله إلا الله ؟ » ، قالت : نعم ، « وأن محمَّداً عبد الله ورسوله ؟ » ، قالت : نعم ، « وأنَّ الموت والبعثَ حقٌّ ؟ » ، قالت : نعم ، « وأن الجنة والنار حقٌّ ؟ » ، قالت : نعم ، فلمَّا فرغ قال : « أعتق أو أمسك »)[1] .

وأنا أريد منك أن تحكم الآن : ما الفرق بين هذه القصة والقصة التي عند مالك ؟

أليست عينَها ؟ فإنَّه قال في رواية مالك : (وعَلَيَّ رقبة) ، وهذه مثلها ، وفي رواية مالك قال : « أين الله ؟ » ، وفي هذه الرواية قال : « أتشهدين أن لا إله إلا الله » ، وعطاء بن يسار هو الذي روى القصة نفسَها عن معاوية بن الحكم ، لكنَّه هنا أبهمه ، وقال : « رجلاً » ، ومسلم قال : « معاوية بن الحكم » ، وانظر ماذا سألها النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم تَعرفْ كيف يتصرَّفُ الرواة بألفاظ الحديث ، فتقع الطَّامَّة ، ومن هنا تَرَكَ النَّحْويون غير ابن مالك ومن تبعه الاحتجاجَ بالحديث ؛ لتصرُّف الرواة بألفاظه .

ثمَّ شأننا الآن مع الراوي الثاني ، وهو يحيى بن أبي كثير ، وبيان كيف يتصرَّف الراوي بالرواية ، فقد روى عبد الرزاق في « مصنفه » : (عن معمر ،

---

(١) « مصنف عبد الرزاق » (٩/ ١٧٥) ، برقم (١٦٨١٥) ، باب ما يجوز من الرقاب .

عن يحيى بن أبي كثير ، قال : صكَّ رجلٌ جاريةً له ، فجاء بها النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم يستشيره في عتقها ، فقال لها النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم : « أين ربك ؟ » ، فأشارت إلى السماء ، قال : « من أنا ؟ » ، قالت : أنت رسول الله ، قال : أحسبه أيضاً ذكر البعثَ بعد الموتِ والجنَّة والنار ، ثم قال : « أعتقها ؛ فإنَّها مؤمنة »)[1] .

أليست هذه عينَ القصة التي عند مسلم ؟ حيث قال هنا : (فجاء . . . يستشيره) ، ولم يقل : (عَلَيَّ رقبةٌ مؤمنة) ، وقال هنا : (« أين رَبُّكِ ؟ » ، فأشارت إلى السماء) ، ورواية مسلم : (قالت : في السماء) ، ويحيى بنُ أبي كثير هو نفسُهُ راوي القصة التي عند مسلم وعبدِ الرزاق .

هل بقي شكٌّ أنَّ القصَّةَ واحدةٌ والألفاظَ مختلفةٌ ، ثمَّ أيُّ الألفاظ تُوافق الإيمان ؟ وهل ورد عنِ النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم أنَّه حكم على أحد بالإيمان بمجرَّدِ اعتقاده أنَّ الله في السماء في غير هذه الرواياتِ المضطربة ، ثمَّ انظر كيف صرَّح الراوي بشكِّه في رواية عبد الرزاق عن يحيى ، فقال : « أحسبه أيضاً ذكر البعث بعد الموت . . . » ، مع أنَّه في رواية عبد الرزاق السابقةِ عن عطاء قد جزم بذلك ، وانتظر ما يُوضِّح لك الأمرَ أكثر .

روى الحافظ المزيُّ في « تحفة الأشراف » حديثَ الجارية عن معاوية بن الحكم ، ثم عن عمر بن الحكم كما عند مالك ، إلى أن قال : (. . . ورواه سعيد بن زيد أخو حماد بن سلمة ، عن توبة العنبري ، عن عطاء بن يسار ، قال : حدثني صاحب هذه الجارية نفسُهُ ، ولم يسمِّ اسمَهُ)[2] ، وهذا لفظُهُ كما ساقه الحافظ الذهبيُّ بإسناده إلى سعيد بن زيد : (. . . نا سعيد بن زيد ، نا توبة العنبري ، حدثني عطاء بن يسار ، حدثني صاحب الجارية نفسُهُ ، قال : كانت لي جارية ترعى . . . الحديث ، وفيه : فمدَّ النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم يدَه إليها ،

---

(١) « مصنف عبد الرزاق » (٩/ ١٧٦) ، برقم (١٦٨١٦) باب ما يجوز من الرقاب .

(٢) « تحفة الأشراف » (١٠/ ٢١٦) ، برقم (١١٣٧٨) .

وأشار إليها مستفهماً : مَن في السماء ؟ قالت : الله ، قال : « فمَن أنا ؟ » ، قالت : أنت رسول الله ، قال : « أعتقها ؛ فإنَّها مسلمة »)[1] .

ورواية الحافظِ المِزِّيِّ إسنادُها إلى صاحب الجارية نفسِهِ حسنٌ كما ترى ، واللفظُ مختلِفٌ تماماً ؛ فإنَّه صلَّى الله عليه وسلَّم أشار إليها مستفهماً ، ولم يسألها قولاً ، ثم انظر رواية عبد الرزاق عن يحيى : (فأشارت إلى السماء) ليتَّضح لك الأمرُ ، ويدُلَّك أنَّ الراوي تصرَّف به ، ففعل بالمعنى ما تراه من الاضطراب .

والألبانيُّ لما رأى هذا الحديثَ الحسنَ يهدمُ عليه فسادَ معتقده ضعَّفَ راويَه سعيدَ بنَ زيد ، فقال : (وإذا عَلِمتَ أنَّ حديثَ عطاء عن صاحب الجارية نفسِهِ لا يصحُّ مِن قِبَلِ إسناده ؛ لأنَّه من رواية سعيد بن زيد ، فهو وإن كان في نفسه صدوقاً ، فليس قويَّ الحفظ ، ولذلك ضعَّفه جمعٌ ، بل كان يحيى بن سعيد يضعفه جدّاً ، وقد أشار الحافظ في « التقريب » إلى هذا فقال : صدوق له أوهام . . .)[2] .

رحم الله محدِّثَ الدِّيار المغربيَّة عبد العزيز الغماريَّ حيث وصفَ الألبانيَّ بقوله : (يخترعُ القواعد على حسب ما يظهر له ويريدُه فهمُه ، ولهذا تجده في كلامه على الأحاديث يصحِّحُ ، ويضعِّفُ ، ويُثبتُ ، ويُبطلُ بما يخالفُ هو نفسَهُ إذا اقتضى نظرُهُ ، وجدالُهُ ، وخصامُهُ ، ولَدَدُهُ ذلك ؛ لأنَّ قواعدَهُ مبعثرةٌ ، فلا هي تابعة لأهل الحديث ، ولا لأهل الأصول ، ولا للفقهاء ، وغرضُهُ بذلك الهربُ من الوقوع في يد خصمه ؛ إذ وقع من الأقوال الشاذة الواهية وهي كثيرة . . . بحيث لو تتبَّعها الإنسانُ لأخرجَ منها كتاباً مفيداً للفُكاهة وقتَ الاستراحة من العمل الشاقّ ، يصلح أن يكون ذيلاً لكتاب « أخبار الحمقى

---

(١) « العلو للعلي الغفار » ، الصفحة (١٢٠) ، برقم (٥) ، وإذا أمعنت النظر تجد أن حديث مسلم ومالك وعبد الرزاق والمزيِّ واحدٌ ، وتكون الجاريةُ خرساء ، لكن الرواة ذكروا القولَ بدل الإشارة ، وهذا مستعمل في اللغة كما سيأتي .

(٢) « مختصر العلو » ، الصفحة (٨٢) ، في أثناء رده على الإمام الزاهد الكوثري .

والمغفلين » لابن الجوزيِّ رحمه الله تعالى)[1] .

والحقُّ أنَّ الأمر أكثر ممَّا قاله المحدِّثُ الغماريُّ ؛ لأنَّك لو أخذتَ كتابَ الألبانيِّ « إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل » ونظرت في الجزء الخامس منه ، في الصفحة (٣٣٨) ، لرأيتَ تناقضه كما هو شأنه ، حيث قال عند الكلام على حديث ابن عمر في سبق الخيل : (قلتُ ـ أي : الألبانيُّ ـ : وهذا إسنادٌ حسنٌ ، رجالُهُ كلُّهُم ثقات ، وفي سعيد بن زيد ـ وهو أخو حماد بن زيد ـ كلامٌ لا ينزل به حديثُهُ عن رتبة الحسن إن شاء الله ، وقال ابن القيم في « الفروسية » (ص٢٠) :« وهو حديثٌ جَيِّدُ الإسناد » . . .)[2] .

أليس هذا عجباً!! فإنَّه لمَّا كانت رواية سعيد بن زيد في سبق الخيل ولم تتعلَّق بما يخالف هواه جَعَلَ حديثَه لا ينزل عن رتبة الحسن ، ولكن لما وُجِدَ في حديث الجارية ما يخالف عقيدتَه ضَعَّفَ الحديثَ بهِ ، فتعجَّب ما بدا لك أن تعجب!!

وكونُ حديثِ سعيدِ بن زيد حسناً هو الصوابُ عند مَن يخاف مولاه ويخالف هواه ، فقد ذكر سعيدَ بن زيد هذا الحافظُ الذهبيُّ في كتابه « مَن تُكُلِّمَ فيه وقد وُثِّق » ، وقد قال في أَوَّلِهِ : (فهؤلاء إن لم يكن حديثُهُم في أعلى مراتب الصِحَّة ، فلا ينزل عن رتبة الحسن)[3] .

ثم هو من رجال مسلم ، فقد احتجَّ به في « صحيحه » ، واستشهد به البخاريُّ أيضاً ، فَعَلَّقَ له في مواضع من « صحيحه »[4] ، قال الحافظ الذهبي في كتابه « الموقظة في علم مصطلح الحديث » : (فما في الكتابين رجلٌ احتجَّ به البخاريُّ

---

(١) « بيان نكث الناكث » ، الصفحة (٥٢) .

(٢) « إرواء الغليل » (٥/ ٣٣٨) ، برقم (١٥٠٧) .

(٣) « من تُكُلِّم فيه وقد وُثِّق » ، الصفحة (٦٥) .

(٤) يقول الإمام ابن التركماني في كتابه « الجوهر النقي » (٦/ ١١٢) : (استشهد به ـ أي : سعيدِ بنِ زيد ـ البخاريُّ ، واحتجَّ به مسلمٌ) . ووثقه الحافظ الهيثمي في كتابه « مجمع الزوائد » (١/ ٤٨٢) ، برقم (٩٩٦) ، فكيف يُلتَفَتُ بعد ذلك إلى دعوى تضعيف الألبانيِّ له ، هذا مع تناقضه فيه ؟!!

أو مسلمٌ في الأصول ، وروايتُهُ ضعيفةٌ ، بل حسنةٌ أو صحيحةٌ)[1] .

زد على ذلك توثيقَ الأئمَّة له ؛ كابن مَعِينٍ ، وابنِ سعد ، وسليمانَ بنِ حربٍ ، والعِجليِّ[2] ، أمَّا الإمامُ البخاريُّ ؛ فقد قال فيه : صدوق حافظ ، ورضيه عبد الرحمن بن مهدي[3] ، وقال فيه ابن عدي بعد أن ساق عنه جملة أحاديث له : ولسعيد بن زيد غير ما ذكرت أحاديث حسان ، وليس له متنٌ مُنكرٌ لا يأتي به غيره ، وهو عندي في جملة مَن ينسب إلى الصدق[4] .

فرواية الحافظِ المِزِّيِّ إذاً حسنةٌ شأنُها شأنُ رواية الإمام مسلم كما يأتي ، وهي تفيد أنَّ السؤالَ إنَّما وقع بالإشارة ، دون قوله : « أين الله ؟ » ؛ لأنَّ القول يُطلق على الفعل والإشارة كما سيأتي .

وروى الإمام مالك في « الموطأ » : (عن ابن شهاب ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود : أن رجلاً من الأنصار جاء إلى رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم بجارية له سوداء ، فقال : يا رسول الله : إنَّ عليَّ رقبة مؤمنة ، فإن كنتَ تراها مؤمنة أعتقها ، فقال لها رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم : « أتشهدين أن لا إله إلا الله ؟ » ، قالت : نعم ، قال : « أتشهدين أن محمداً رسول الله ؟ » ، قالت : نعم ، قال : « أتوقنين بالبعث بعد الموت ؟ » ، قالت : نعم ، فقال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم : « أعتقها »)[5] .

---

(١) « الموقظة في علم مصطلح الحديث » ، الصفحة (٨٠) .

(٢) « معرفة الثقات » (١/ ٣٩٩) ، برقم (٥٩٠) ، وانظر « تهذيب التهذيب » (٤/ ٣٢) .

(٣) « تهذيب التهذيب » (٤/ ٣٢) .

(٤) « الكامل في الضعفاء » (٤/ ٤٢٥) ، برقم (٤٠٦) . وبه يتبيَّن لك مدى صِحَّة ما ذكره الألباني في « مختصر العلو » ، الصفحة (٨٢) ، حيث قال : (ما جاء في روايته ـ أي : سعيد بن زيد ـ من ذكر اليد والاستفهام ، هو ممَّا تفرَّد به دون كلِّ مَن روى هذا الحديث من الرواة الحفاظ ومَن دونهم ، فتفرُّده بذلك يعُدُّه أهلُ العلم بالحديث منكراً بلا ريب) ؟! وما ندري مَن هم أهل العلم الذين عناهم ؟!!

(٥) « موطأ الإمام مالك » ، كتاب العتق والولاء ، باب (ما يجوز من العتق في الرقاب الواجبة) ، الصفحة (٥٥٥) .

فهذه الرواية هي التي توافق الأصول ، فقد أقرَّت بالإيمان .

ثم نُنَبِّهُ هنا أنَّ الكلامَ في بيان أنَّ الحديث إنَّما يكون مضطرباً إذا تساوت الروايات صِحَّةً ولم تُرَجَّح إحداها ، أمَّا إذا كان أحدُ الرواة أحفظَ ، فينتفي الاضطراب ، ويُؤخَذ بالرواية الأصحِّ ، وتُترَكُ الروايةُ الأضعفُ .

قال الإمام النوويُّ في « التقريب » : (المضطرب هو الذي يروى على أوجه مختلفة متقاربة ، فإن رجحت إحدى الروايتين بحفظ رُواتها ، أو كثرةِ صحبته المروي عنه ، أو غيرِ ذلك ؛ فالحكم للراجحة ، ولا يكون مضطرباً ، والاضطراب يُوجب ضعفَ الحديث ؛ لإشعاره بعدم الضبط ، ويقع في الإسناد تارة ، وفي المتن أخرى ، وفيهما ، مِن راوٍ ، أو جماعة)[1] .

فلا ريب أنَّ رواية الإمام عبد الرزاق الصنعانيِّ عن عطاء أصحُّ من رواية الإمام مسلم سنداً ومتناً ، فتُقَدَّم عليها ، وتُترك رواية مسلم ، ومَن أبى الترجيحَ فقد أبقى الاضطرابَ لا محالة .

فإن قلتَ : رواية عطاءٍ مرسلةٌ لعدم ذِكر الصحابي ؟

فالجواب : أنَّ عطاءً رواه عن صاحب الجارية نفسِهِ ، وقد لَقِيَهُ كما في رواية الحافظِ المِزِّيِّ ، حيث قال : (حدثني صاحبُ الجاريةِ نفسُهُ) ، فلا تغفل .

ولا يهولنَّك زعْمُ الألبانيِّ أنَّ رواية مسلم ثابتةٌ متَّفقٌ على صِحَّتها[2] ؛ فإنَّ

---

(١) « التقريب مع شرحه تدريب الراوي » (١/ ٢٢٠) .

(٢) وذلك في كتابه « مختصر العلو » ، الصفحة (٨٢) ، عند الكلام على حديث سعيد بن زيد : (فمدَّ النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم يدَه إليها ، وأشار إليها مستفهماً : مَن في السماء ؟) ، حيث تعرض للإمام الكبير المحدث الزاهد الكوثري رحمه الله تعالى بالذم ، واتَّهمه بمحاولة التشكيك ، وقد بيَّنَّا صِحَّةَ ما ذهب إليه الإمام الكوثريّ رحمه الله تعالى من تحسين الحديث ، وبطلانَ ما ادَّعاه هذا اللصيق ، وتناقضَهُ في الحكم على سند الحديث ، وهنا نتابع الردَّ عليه فيما بقي من تخبطاته وتدليساته المكشوفة التي أودعها الصفحة (٨٢) من « مختصره » ، ولسان الحال يترجم ردَّ الألبانيِّ وتعديه على الإمام الكوثري ببيت قاله الأعشى :

كناطح صخرة يوماً ليفلقها ... فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل

الرجل دَعِيُّ علمٍ معروفٌ عند أهل العلم بالكذب والتدليسِ والتناقض ، خصوصاً عندما يريد تأييدَ مشربه ، ودفعَ كلام الغير ، وبيانُ ذلك أن نقول :

كيف يُدَّعى أنَّ رواية مسلم متَّفقٌ على صِحَّتها ، والحافظُ ابنُ عبد البَّر يقول في كتابه « الاستيعاب » : (معاوية بن الحكم له عنِ النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم حديثٌ واحدٌ حسنٌ في الكهانة . . . وفي عتق الجارية)[١] .

ويقول الحافظ الفَسويُّ في كتابه « المعرفة والتاريخ » عند الكلام عن هلال بن أبي ميمونةَ الذي يروي في مسلم عن عطاءٍ حديثَ الجارية : (هلالٌ ثقةٌ حَسَنُ الحديث ، يروي عن عطاء بنِ يسار أحاديثَ حِساناً)[٢] .

فإن ادَّعى مُدَّعٍ أنَّ المراد بقوله : (حِساناً) الحُسنُ الذي هو الوصف ، وليس الحكمَ .

فالجواب : أنَّ هلال بن أبي ميمونةَ قد قال فيه أبو حاتم الرازيُّ : يُكتب حديثُهُ[٣] ، وهو شيخٌ[٤] ، وقال فيه النسائي : ليس به بأس[٥] ، وهذا مِن أدنى ألفاظ التعديل ؛ ومَن كان هذا حاله فحديثُهُ يكون حسناً لا صحيحاً .

فأين دعوى الألبانيِّ اتِّفاقَ المُحَدِّثِينَ على تصحيحه ؟ هذا من حيث السند ، وأمَّا من حيث المتنُ ؛ فإليك البيانَ :

قد لَبَّسَ الألبانيُّ وغشَّ وخان إذ أسقط من كلام الحافظ البيهقي ما يخالف هواه عند ذكر حديث مسلم في « مختصر العلو » ، فزعم أنَّ مِمَّن صحَّح حديثَ

---

(١) « الاستيعاب في معرفة الأصحاب » (٣/ ١٤١٤) .

(٢) « المعرفة والتاريخ » (٢/ ٢٧٠) .

(٣) يقول الحافظ الذهبي في « سير أعلام النبلاء » (٦/ ٣٦٠) : (قد علمتُ بالاستقراء التام أنَّ أبا حاتم الرازي إذا قال في رجل : « يُكتبُ حديثُهُ » أنَّه عنده ليس بحجة) .

(٤) انظر « الجرح والتعديل » ، لابن أبي حاتم (٩/ ٧٦) برقم (٣٠٠) ، وقول أبي حاتم : (شيخٌ) يُراد بالشيخ الضعيفُ ، كما في « الجرح والتعديل » (٦/ ١٠٩) ، وعند الذهبي قولهم : (شيخ) ليس بجرح ولا تعديل ، وقول ثالث : أنَّه من أدنى ألفاظ التعديل .

(٥) انظر « تهذيب الكمال » (٣٠/ ٣٤٤) ، رقم (٦٦٢٦) .

الجارية الحافظَ البيهقيَّ ، وهذا نصُّهُ بحروفه ، حيث قال : (والبيهقيُّ في « الأسماء » ، قال عقبه ـ أي : عقب حديثِ الجارية ـ (ص٤٢٢) : وهذا صحيح قد أخرجه مسلم)[١] .

لكن كلام الحافظ البيهقي خلاف هذا تماماً ، وإليك نصَّه بحروفه ليتَّضحَ لك الحقُّ ويظهرَ تلبيسُ هذه الطائفة ، قال الحافظ البيهقيُّ رحمه الله تعالى : (وهذا صحيحٌ ، قد أخرجه مسلم مقطعاً من حديث الأوزاعي ، وحجّاج الصواف ، عن يحيى بن أبي كثير ، دون قصة الجارية ، وأظنُّه ـ مُسلِماً ـ إنَّما تركها من الحديث لاختلاف الرواة في لفظه ، وقد ذكرت في كتاب الظهار من « السنن » مخالفة من خالف معاوية بن الحكم في لفظ الحديث)[٢] .

هل رأيتَ كيف غَشَّ وأسقطَ من الكلام ما يخالف هواه ، وأبقى ما يريد ؟!

أين خوف هؤلاء من ربهم عَزَّ وجَلَّ[٣] ؟!!

ويقول الحافظ البيهقيُّ أيضاً في كتابه « السنن الكبرى » : (أخرجه مسلم في « الصحيح » من حديث الأوزاعيِّ ، دون قصة الجارية)[٤] .

---

(١) « مختصر العلو » ، الصفحة (٨٢) .

(٢) « الأسماء والصفات » ، باب (قول الله عز وجل : ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك : ١٦]) ، الصفحة (٣٩١) .

(٣) يقول الإمام تاجُ الدين السبكيُّ رحمه الله تعالى : (وفي المبتدعة لا سيما المجسِّمة زيادةٌ لا توجد في غيرهم ، وهو أنَّهم يرون الكذبَ لنصرة مذهبهم ، والشهادةَ على مَن يخالفهم في العقيدة ـ بما يسوء في نفسه وماله ـ بالكذب ، تأييداً لاعتقادهم . ويزداد حَنَقُهُم وتقرُّبُهُم إلى الله بالكذب عليه بمقدار زيادته في النيل منهم ، فهؤلاء لا يَحِلُّ لمسلم أن يعتبر كلامَهُم . . . ويرون أنَّهمُ المسلمون ، وأنَّهم أهلُ السُّنَّة ، ولو عُدُّوا عَدَداً لما بلغ علماؤهم ـ ولا عالم فيهم على الحقيقة ـ مبلغاً يُعتبر ، ويُكْفِرُونَ غالبَ علماء الأمَّة ، ثم يَعتَزُونَ إلى الإمام أحمدَ ابنِ حنبلٍ رضي الله عنه ، وهو منهم بريء) . « قاعدة في الجرح والتعديل » ، للإمام السبكيِّ ، المطبوع ضمن « أربع رسائل في علوم الحديث » بعناية الشيخ عبد الفتاح أبو غدة ، الصفحة (٤٨ ، ٤٩) .

(٤) « السنن الكبرى » (١٠/ ٥٧) ، باب (ما يجوز في عتق الكفارات) .

وهذا يدُلُّ على أنَّ النسخة التي لدى الحافظ البيهقيِّ ليس فيها قصة الجارية ، كما يدُلُّ كلام الحافظِ البيهقيِّ أنَّ القصةَ متَّحدةٌ ، واللفظَ مختلفٌ ، وهذا إشارة منه إلى اضطراب الحديث حيث قال : (وأظنُّه ـ مُسلِماً ـ إنَّما تركها لاختلاف الرواة في لفظه ، وقد ذكرتُ في كتاب الظهار من « السنن » من خالف معاوية بن الحكم في لفظ الحديث) .

وممَّن أشار إلى الاضطراب أيضاً الإمام الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى حيث قال : (وفي اللفظ ـ لفظِ حديث الجارية ـ مخالفةٌ كثيرة)[1] .

ومَن يقرأ هذه الرسالةَ يعلم يقيناً صِحَّة ما قاله الحافظ ابنُ حجر ، فكيف يعيب الألبانيُّ ـ المتطفِّل على موائد أهل الحديث ، وليس له في العير ولا في النفير ـ على الإمام الحجَّة الزاهد الكوثري قولَه : (وقد فعلتِ الروايةُ بالمعنى في الحديث ما تراه من الاضطراب)[2] ؟

وإنَّك قد رأيتَ مَن سبق الإمامَ الكوثريَّ إلى ذلك من الأئمَّة الحفَّاظ .

وقد يدُلُّ لكلام الحافظ البيهقيِّ أنَّ مسلماً لم يروِ قصةَ الجارية كونُ الإمام البخاريِّ قد روى الحديثَ في « صحيحه » دون قصَّة الجارية ، ممَّا يُلمِحُ بأنَّ فيها شيئاً ، وتَذَكَّر أنَّ الإمام مسلماً كان قد رواها في (تحريم الكلام في الصلاة ، ونسخ ما كان من إباحته)[3] ، فلو كانت قصَّة الجارية تدُلُّ على عقيدةٍ لرواها في كتاب الإيمان مثلاً ، أو ما يفيده من الأبواب الدالَّة على التوحيد ، ثمَّ على التَّنَزُّلِ : الحديثُ بابه العِتق ، ولم يروه فيه ممَّا يزيدُ قوَّة كلام الإمام البيهقيِّ .

ثمَّ أزيدك بياناً ـ أيُّها القارىء الكريم ـ فأسوق لك طائفة مباركة من كلام كبار الأئمَّة الحفَّاظ أهل العلم بالحديث روايةً ودرايةً ؛ لأهدم به على الألبانيِّ ومَن

---

(١) « التلخيص الحبير » (٣/ ٢٥٠) ، كتاب الكفارات .

(٢) هامش « الأسماء والصفات » تحقيق الإمام الكوثري ، باب (قول الله عز وجل : ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك : ١٦]) ، الصفحة (٣٩١) .

(٣) « صحيح مسلم بشرح النووي » ، كتاب (المساجد ومواضع الصلاة) ، (٥/ ٢٠) برقم (٥٣٧) .

قلَّده دعواه اتِّفاقَ المُحَدِّثِينَ على صِحَّة حديث الجارية سنداً فيما مضى ومتناً فيما يأتي ، فأقول :

١ـ قال الإمام الحافظ البيهقيُّ رحمه الله تعالى في كتابه « الاعتقاد والهداية » : (. . . وفي الجملة يجبُ أن يُعلَمَ أنَّ استواءَ الله سبحانه وتعالى ليس باستواء اعتدالٍ عنِ اعوجاج ، ولا استقرارٍ في مكان ، ولا مماسَّةٍ لشيء من خلقه ، لكنَّه مُستوٍ على عرشه كما أخبر بلا كيف ، بلا أين[١] ، أي : بائنٌ[٢] من جميع خلقه ، وأنَّ إتيانَه ليس بإتيانٍ من مكانٍ إلى مكان ، وأنَّ مجيئَهُ ليس بحركة ، وأنَّ نزولَهُ ليس بنُقلة ، وأنَّ نفسَه ليس بجسم ، وأنَّ وجهَهُ ليس بصورة ، وأنَّ يدَه ليست بجارحة ، وأنَّ عينَه ليست بحدقة ، وإنَّما هذه أوصافٌ جاء بها التوقيف فقلنا بها ، ونفينا عنها التكييف ، فقد قال : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى : ١١] ، وقال : ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص : ٤] ، وقال : ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم : ٦٥])[٣] .

وقال رحمه الله تعالى في « الأسماء والصفات » نافياً المكان والجهةَ عن الله تعالى : (والذي رُوِيَ في آخر هذا الحديث إشارةٌ إلى نفي المكان عن الله تعالى ، وأنَّ العبدَ أين ما كان فهو في القرب والبعدِ من الله تعالى سواء ، وأنَّه الظاهرُ فيصحُّ إدراكُهُ بالأدلة ، والباطنُ فلا يصحُّ إدراكُهُ بالكون في مكان ، واستدلَّ بعضُ أصحابنا في نفي المكانِ عنه بقول النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم : « أنت الظاهرُ فليس فوقك شيءٌ ، وأنت الباطنُ فليس دونك شيءٌ » ، وإذا لم يكن فوقه شيءٌ ، ولا دونه شيءٌ لم يكن في مكان)[٤] .

---

(١) قوله : (بلا أين) سقط من بعض النسخ ، والصواب إثباته من كلام الإمام البيهقيِّ ، وسبق نقل كلامه في حديث الجارية ، وأنَّ فيه اختلافاً في اللفظ ، وهو خير شاهد على ما نريد .

(٢) البينونة هنا بمعنى : المخالفة وعدم المشابهة في الذات والصفات ، لا بمعنى الانفصال ، الذي هو من لوازم الجسمية .

(٣) « الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد » ، الصفحة (٢١١ ، ٢١٢) ، باب (القول بالاستواء) .

(٤) « الأسماء والصفات » ، الصفحة (٣٧٣) ، باب ما جاء (في العرش والكرسي) .

٢ـ قال الإمام الحافظ أبو الوليد الباجيُّ المالكيُّ رحمه الله تعالى في « شرحه لموطأ الإمام مالك » المسمى « المنتقى شرح الموطأ » : (فصل : وقولُهُ للجارية : « أين الله ؟ » فقالت : في السماء : لعلها تريدُ وصفَه بالعُلُوِّ ، وبذلك يُوصَفُ كلُّ مَن مِن شأنه العُلُوُّ ، فيقال : مكان فلان في السماء ، بمعنى عُلُوِّ حاله ورفعتِهِ وشرفِهِ)[١] .

٣ـ قال الإمام الحافظُ القاضي عياض رحمه الله تعالى في « شرحه لصحيح مسلم » عند كلامه على حديث الجارية : (قال الإمام[٢] : إنَّما أراد النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم أن يطلبَ دليلاً على أنَّها موحِّدةٌ ، فخاطبها بما يُفهم قصدَه ؛ إذ علامة الموحِّدين التوجُّهُ إلى الله إلى السماء عند الدعاء وطلب الحوائج ؛ لأنَّ العربَ التي تعبد الأصنامَ تطلبُ حوائجَها من الأصنام ، والعجمَ من النيران ، فأرادَ عليه السلام الكشفَ عن معتقدِها هل هي ممَّن آمن ؟ فأشارت إلى السماء وهي الجهةُ المقصودةُ عند الموحِّدين كما ذكرنا . وقيل إنَّما السؤال بـ« أين » ههنا سؤالٌ عمَّا تعتقدُهُ من جلالة الباري سبحانه وعظمتِهِ ، وإشارتُهَا إلى السماء إخبارٌ عن جلالته تعالى في نفسِها ، والسماءُ قِبلةُ الداعين ، كما أنَّ الكعبةَ قِبلةُ المصلِّين ، كما لم يدُلَّ استقبالُ القِبلة على أنَّ اللهَ تعالى فيها ، كذلك لم يدُلَّ التوجُّهُ إلى السماء والإشارةُ إلى السماء على أنَّ اللهَ سبحانه فيها . . . ثمَّ تسامح بعضُهم في فصل منه بالكلام في إثبات جهة تخصُّه ، أو يُشارُ إليه بحيِّزٍ يحاذيه ، وهل بين التكييف من فرقٍ أو بين التحديدِ في الذات والجهاتِ بون ؟! لكن إطلاقُ ما أطلقه الشرعُ من أنَّه ﴿ وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ ﴾ [الأنعام : ١٨] وأنَّه استوى على عرشه مع التمسُّك بالآية الجامعةِ للتنزيه الكُلِّيِّ الذي لا يصحُّ في معقولٍ سواه من

---

(١) « المنتقى شرح الموطأ » (٨/ ٣٢٠) ، كتاب (العتاق والولاء) ، عند حديث الجارية .

(٢) يريد بالإمام : أبا عبدِ الله محمد بنَ علي المازَريَّ المالكيَّ رحمه الله تعالى ، ونصُّ الإمام المازري تجده في « شرحه على صحيح مسلم » المسمى « المُعْلِم بفوائد مسلم » (١/ ١٧٧) ، كتاب الصلاة ، باب (تحريم الكلام في الصلاة) ، عند كلامِه على حديثِ الجارية .

قوله : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ [الشورى : ١١] عصمةٌ لمن وفَّقه الله وهداه)[١] .

٤ـ قال الإمامُ الحافظ أبو العبَّاس القُرطبيُّ المالكيُّ ـ شيخُ الإمام أبي عبد الله القرطبيِّ صاحبِ « التفسير » الشهير رحمهما الله تعالى ـ في « المُفهِم شرحِ صحيح مسلم » : (قوله صلَّى الله عليه وسلَّم للجارية : « أين الله ؟ » هذا السؤال من النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم تَنَزُّلٌ مع الجارية على قدر فهمها ، إذ أراد أن يظهر منها ما يدُلُّ على أنَّها ليست ممَّن يعبد الأصنام ولا الحجارة التي في الأرض ، فأجابت بذلك ، وكأنَّها قالت : « إنَّ الله ليس من جنس ما يكون في الأرض » ، و« أينَ » ظرفٌ يُسألُ به عن المكان . . . لا يصحُّ إطلاقُهُ على الله تعالى بالحقيقة ؛ إذ الله تعالى منزَّهٌ عنِ المكان ، كما هو منزَّهٌ عنِ الزمان ، بل هو خالقُ الزمان والمكان ، ولم يزل موجوداً ولا زمانَ ولا مكان ، وهو الآن على ما عليه كان ، ولو كان قابلاً للمكانِ لكان مختصّاً به ، ويحتاج إلى مخصِّصٍ ، ولكان فيه إمَّا مُتَحَرِّكاً وإمَّا سَاكِناً ، وهما أمرانِ حادثان ، وما يتَّصفُ بالحوادث حادثٌ . . . وإذا ثبت ذلك ثبت أنَّ النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم إنَّما أطلقه على الله بالتوسُّعِ والمجاز لضرورة إفهام المُخَاطَبَةِ القَاصِرَةِ الفَهم ، الناشئةِ مع قوم معبوداتُهُم في بيوتهم ، فأراد النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم أن يتعرف منها هل هي ممَّن يعتقد أنَّ معبودَهُ في بيت الأصنام أم لا ؟ فقال لها : « أين الله ؟ » ، فقالت : « في السماء » ، فقنع منها بذلك وحكم بإيمانها إذ لم تتمكن من فهم غير ذلك . . . وقد حصل من هذا الأصل المُحَقَّقِ أنَّ قول الجاريةِ : « في السماء » ليس على ظاهره باتِّفاق المسلمين ، فَيَتَعَيَّنُ أن يُعتَقَدَ فيه أنَّه مُعَرَّضٌ لتأويل المُتَأَوِّلِينَ ، وأنَّ مَن حَمَلَهُ على ظاهره فهو ضَالٌّ مِنَ الضَّالِّينَ)[٢] .

---

(١) « إكمال المعلم بفوائد مسلم » (٢/ ٤٦٥ ، ٤٦٦) ، كتاب الصلاة ، باب (تحريم الكلام في الصلاة) ، عند كلامِه على حديثِ الجارية .

(٢) « المُفهِم لما أشكل من تلخيص كتاب مُسلِم » (٢/ ١٤٢ـ ١٤٥) ، كتاب الصلاة ، باب (تحريم الكلام في الصلاة) ، عند كلامِه على حديثِ الجارية ، وانظر كلام هذا الإمامِ بتمامه فيه .

إذا كان المسلمون متَّفقين على صرف هذا الحديث عن ظاهره بنقل هذا الإمام وغيرِهِ ، فكيف يزعم الألبانيُّ الاتِّفاقَ المطلقَ الذي يُفيد صِحَّةَ المتن والسند ، ولئن سُلِّمَ له جدلاً صِحَّة السند ، فأين الاتِّفاق على المعنى الذي يزعمه من الجهة والمكان العدمي ، الذي هو محلُّ النزاع ؟

ثمَّ انظر يرحمك الله مَن هو الضَّالُ ؟ المتأوِّلُ المُنَزِّهُ ، أمِ الجاهلُ الحامل الكلامَ على ظاهره ؟! وكلامُ هذا الإمام وغيرِهِ أنَّ المسلمين متَّفقون على نفي الجهة عنِ الله سبحانه ، كما أنَّهم متَّفقون على تأويل هذا الحديث إجمالاً أو تفصيلاً ، وهذا يهدم الصنم المزعومَ في عقولهم أنَّه في السماء على رأس الحشويَّة عامَّةً والألبانيِّ خاصَّةً .

٥ـ قال الإمامُ الحافظ النوويُّ رحمه الله تعالى في « شرحه لصحيح مسلم » عند حديث الجارية : (هذا الحديثُ من أحاديث الصفاتِ ، وفيه مذهبان كما تقدم ذكرُهُما مَرَّاتٍ في كتاب الإيمان : أحدهما : الإيمان به من غيرِ خوضٍ في معناه مع اعتقادِ أنَّ الله ليس كمثله شيءٌ ، وتنزيهِهِ عن صفات المخلوقين ، والثاني : تأويلُهُ بما يليقُ به ، فمَن قال بهذا قال : كان المرادُ امتحانَها ، هل هي موحِّدةٌ تُقِرُّ بأنَّ الخالقَ المدبِّر الفعالَ هو اللهُ وحدَهُ ، وهو الذي إذا دعاه الداعي استقبلَ السماءَ كما إذا صلَّى المُصَلِّي استقبلَ القبلة ؟ وليس ذلك لأنَّه مُنحَصِرٌ في السماء كما أنَّه ليس منحصراً في جهةِ الكعبة ، أو هي من عبدة الأوثان العابدين للأوثان التي هي بين أيديهم ؟ فلمَّا قالت : في السماء ؛ عَلِمَ أنَّها موحِّدةٌ)[1] .

٦ـ قال الإمام الحافظ المجتهد تقيُّ الدين السبكيُّ رحمه الله تعالى في « السيف الصقيل » رَادّاً على ابن القيِّم إثباتَهُ الجهةَ الحسِّيَّةَ بحديث الجارية : (قوله : « أين الله ؟ قالت : في السماء » قد تكلَّم الناس عليه قديماً وحديثاً ،

---

(١) « شرح الإمام النووي لصحيح مسلم » (٥/ ٢٤) ، كتاب الصلاة ، باب (تحريم الكلام في الصلاة) ، عند كلامِه على حديثِ الجارية .

والكلام عليه معروف ، ولا يقبله ذهن هذا الرجل[1] ؛ لأنَّه مَشَّاء على بدعته لا يقبل غيرَها . . .)[2] .

٧ـ قال الإمامُ أبو عبد الله الأُبِّيُّ المالكيُّ رحمه الله تعالى في « إكمال إكمال المُعْلِم شرح صحيحِ مُسلِم » عند حديث الجارية : (قولُه : « أين الله ؟ » قيل : أرادَ معرفةَ ما يدُلُّ على إيمانها ؛ لأنَّ معبوداتِ الكفّار من صنمٍ ونار ، وكلٌّ منهم يسأل حاجتَهُ من معبوده ، والسماءُ قبلةُ دعاءِ الموحِّدين ، فأرادَ كشفَ معتقدِهَا ، فخاطبَها بما تفهمُ ، فأشارتْ إلى الجهة التي يقصدُها الموحِّدون ، ولا يدُلُّ ذلك على جهةٍ ، ولا . . . وقيل : إنَّما سألها بـ« أين ؟ » عمَّا تعتقِدُهُ من عظمةِ الله تعالى ، وإشارتُها إلى السماء إخبارٌ عن جلالِهِ في نفسِها . . . وقد أجمع أهلُ السُّنَّة على تصويب القولِ بالوقف عنِ التفكُّر في ذات الله تعالى ؛ لحَيْرَةِ العقل هنالك ، وحرمةِ التكييف ، والوقفُ في ذلك غير شكّ في الوجود ، ولا جهلٍ بالموجود ، فلا يقدحُ بالتوحيد ، فهو حقيقة)[3] .

٨ـ قال الإمامُ الحافظ ابن حجر العسقلانيُّ رحمه الله تعالى في « شرحه على صحيحِ الإمام البخاريِّ » منزِّهاً الله تعالى عن « الأين » : (وفي قصة موسى والخضر من الفوائد أنَّ الله يفعلُ في ملكه ما يريدُ ، ويحكمُ في خلقه بما يشاء ممَّا ينفع أو يضرُّ ، فلا مدخلَ للعقل في أفعاله ، ولا معارضةَ لأحكامه ، بل يجبُ على الخلق الرضا والتسليم ؛ فإنَّ إدراك العقولِ لأسرار الربوبيَّة قاصرٌ ، فلا يتوجَّهُ على حكمِهِ « لِمَ » ولا « كيفَ » كما لا يتوجه عليه في وجودِهِ « أينَ » و« حيثُ »)[4] .

---

(١) يريد بالرجل : ابنَ قيم الجوزية .

(٢) « السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل » ، الصفحة (١٠٦) فما بعدها .

(٣) « إكمال إكمال المعلم بفوائد مسلم » (٢/ ٢٤١) ، كتاب الصلاة ، باب (تحريم الكلام في الصلاة) ، عند كلامِه على حديثِ الجارية .

(٤) « فتح الباري » ، (١/ ٢٦٦) ، برقم (١٢٢) ، كتاب العلم ، باب (ما يستحب للعالم إذا سئل أي الناس أعلم فيكل العلم إلى الله) .

وقال عند شرحه لحديث سيدنا أنس :« إن أحدكم إذا قام في صلاته فإنَّه يناجي ربَّهُ ، فلا يبزقنَّ أحدُكُم قِبَلَ قبلته » : (وفيه الردُّ على من زَعَمَ أنَّه على العرشِ بذاته)[1] .

وقال أيضاً عند شرحِهِ لحديث النزول : (قولُه صلَّى الله عليه وسلَّم : « ينزل ربُّنا إلى السماء الدنيا » استدلَّ به مَن أثبتَ الجهةَ ، وقال : هي جهةُ العُلُوِّ ، وأنكر ذلك الجمهورُ ؛ لأنَّ القول بذلك يُفضِي إلى التحيُّزِ ، تعالى الله عن ذلك)[2] .

٩ـ ذكر الإمام الحافظ السيوطيُّ في « شرحه على موطأ الإمام مالك » المسمى بـ« تنوير الحوالك » كلام الإمام الحافظ الباجيِّ المُتَقَدِّم مُقِرَّاً له[3] .

١٠ـ ذَكَرَ الإمامُ أبو عبد الله محمدُ بنُ يوسف السَّنوسيُّ المالكيُّ رحمه الله تعالى في « مكمل إكمال إكمال المُعلِم »[4] كلامَ الإمام الأُبِّيِّ المالكيِّ في كتابه « إكمال إكمال المُعلِم » السابقَ ، وأقرَّهُ عليه ، وقال في متن عقيدتِهِ « أمّ البراهين » : (وممَّا يستحيلُ في حقِّهِ تعالى . . . أنْ يكونَ في جِهَةٍ للجِرم ، أو له هو جهةٌ ، أو يتقيَّدَ بمكانٍ ، أو زمان)[5] .

وبعد هذا كلِّه أين اتِّفاقُ المُحَدِّثِينَ على تصحيح حديث الجارية ؟

فأنت ترى أنَّ مَنِ اعتبر سندَهُ ، تكلَّمَ في المتن محلِّ الشاهد والخلافِ بما تراه من التأويل والتَّنزِيهِ الذي يُبطل ما يريده الألبانيُّ ـ ومَن قَلَّدَهُ ـ من المكان العدميِّ

---

(١) « فتح الباري » ، (١/ ٦٠٦) ، رقم (٤٠٥) ، كتاب الصلاة ، باب (حك البزاق باليد من المسجد) .

(٢) « فتح الباري » ، (٣/ ٣٦) ، كتاب التهجد ، باب (الدعاء والصلاة من آخر الليل) ، رقم (١١٤٥) .

(٣) « تنوير الحوالك » (١/ ٥٧٦) ، كتاب (العتاق والولاء) ، عند ذكر حديث الجارية .

(٤) « مكمل إكمال إكمال المُعلِم » (٢/ ٢٤١) ، كتاب الصلاة ، باب (تحريم الكلام في الصلاة) ، عند كلامِه على حديثِ الجارية .

(٥) « أم البراهين » ، الصفحة (١٢٩) ، « شرح السنوسي على الصغرى » .

والجهةِ الحسِّيَّةِ المزعومةِ فوقَ العرش ، تعالى رَبُّنَا عن ذلك عُلُوّاً كبيراً .

وهذا نَزْرٌ يسيرٌ من كلام الأئمَّةِ الحفَّاظِ شُرَّاحِ الحديث ممَّن يستفيد منهمُ الحشويَّة وينكرون فضلهم ، بل إنَّ جُلَّ اعتمادات الحشويَّة في مباحثهم الحديثيَّة على فضل موائد أئمَّتنا ، هذا ولو أردنا أن نَتَتَبَّعَ كلام أئمَّة أهل السُّنَّة مِنَ الحفَّاظ المحدِّثين ، والمفسِّرين ، والفقهاء ، والأصوليين ، وغيرِهم لطال بنا الكلام وما وسعنا ذلك ، ولكن خُذْ كلاماً جامعاً يُبَيِّنُ لك حقيقةَ ما نقوله ، وأنَّه هو الحقُّ الذي يجب المصير إليه ، والذي مضى عليه أكابر أئمَّتنا ، وهو ما أجمع عليه أهل السُّنَّة والجماعة قاطبة ، ومعهم في ذلك سائرُ الفِرق خلا المجسِّمة مِن الكَرَّامِيَّة ومَن سايرهم من جهلة الحنابلة ، ومَن لا عقل له .

قال الإمام أبو منصور عبد القاهر البغداديّ رحمه الله تعالى في كتابه « الفَرق بين الفِرَق » : (وأجمعوا ـ أهلُ السُّنَّة والجماعة ـ على أنَّه لا يحويه مكانٌ ، ولا يجري عليه زمانٌ ، على خلاف قولِ مَن زعم من الهِشاميَّة والكرَّامِيَّة أنَّه مماسٌّ لعرشه ، وقد قال أمير المؤمنين عليٌّ رضي الله عنه : إنَّ الله تعالى خلق العرش إظهاراً لقدرتِهِ لا مكاناً لذاته ، وقال أيضاً : قد كان ولا مكان ، وهو الآن على ما كان)[1] .

وقال رحمه الله تعالى في بيان الأصول التي اجتمعَ عليها أهلُ السُّنَّة ، وضَلَّلُوا مَن خالفَهم فيها : (وقالوا ـ أهل السُّنَّة والجماعة ـ : بنفي النهاية والحدِّ عن صانع العالم ، على خلاف قول هشام بنِ الحكم الرَّافضيِّ في دعواه أنَّ معبودَه سبعة أشبار بشبر نفسه ، وخلافِ قولِ مَن زعمَ من الكرَّامِيَّةِ أنَّه ذو نهاية من الجهة التي تُلاقي العرشَ ، ولا نهايةَ له من خمسِ جهات سواها)[2] .

ثُمَّ عودٌ إلى الكلام على حديث الجارية ، روى الإمامُ أحمد في « مسنده » قال : (حدثنا يزيد ، أخبرنا المسعوديُّ ، عن عون ، عن أخيه عبيد الله بن

---

(١) « الفَرق بين الفِرَق » ، الصفحة (٣٣٣) .

(٢) « الفَرْق بين الفِرَق » ، الصفحة (٣٣٢) .

عبد الله بن عتبة ، عن أبي هريرة رضي الله عنه : أنَّ رجلاً أتى النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم بجارية سوداء أعجميَّة ، فقال : يا رسول الله ، إنَّ عليَّ عتقَ رقبة مؤمنة ، فقال لها رسول الله : « أين الله ؟ » ، فأشارت إلى السماء بإصبَعها السبابة ، فقال لها : « من أنا ؟ » ، فأشارت بإصبَعها إلى رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم وإلى السماء ؛ أي : أنت رسول الله ، فقال : « أعتقها »)[1] .

وأخرجه ابن خزيمة[2] من طريق الحسين بن الوليد ، عن مالك بن أنس ، عن الزهري ، عن عبيد الله ، عن أبي هريرة ، عنِ النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم ، ولم يذكر متن الحديث ، لكن قال ابن عبد البر في « التمهيد » : إنَّه ـ أي : سندَ ابن خزيمة ـ بلفظ حديث « الموطأ » سواء[3] .

وقد مَرَّتْ بك رواية مالك قبلُ وهي : « أتشهدين » ، والسند الذي ذكره ابن خزيمة صحيحٌ ، فيكون ابنُ خزيمة رواه بلفظ : « أتشهدين » ، ويكون الجمع بين هاتين الروايتين روايةِ أحمد وابنِ خزيمة مع مالك أنَّها خرساء ، فسألها : « أتشهدين أن لا إله إلا الله ؟ » ، فأشارت بإصبَعها السبابة ، وهذه الإشارة بالسبابة تدُلُّ على التوحيد والتنزيه ، لا على الجهة ، فيكون الجواب مطابقاً للسؤال تماماً .

ثُمَّ الراوي لهذه الروايات الثلاث هو عبيد الله ، لكن لما اختلف الرواة عنه تَغَيَّرَ لفظ الحديث ، وسبب هذا الاضطراب اختلاط المسعوديِّ[4] الذي في سند أحمد، أمَّا رواية مالك وابنِ خزيمة عن ابن شهاب ـ وهو من كبار الحفَّاظ الأثبات ـ

---

(١) « مسند الإمام أحمد » (١٣/ ٢٨٥) ، برقم (٧٩٠٦) .

(٢) « التوحيد » لابن خزيمة ، الصفحة (١٢٤) .

(٣) « التمهيد » (٩/ ١١٤) ، أو« فتح البر في الترتيب الفقهي لتمهيد ابن عبد البر » (٢/ ٣٧) .

(٤) يزيد بن هارون الذي روى الحديثَ عن المسعوديِّ هو ممن سمع منه بعد اختلاطه ، قال في « تهذيب الكمال » (١٧/ ٢٢٤) : (سمع منه ـ أي : المسعوديِّ ـ عبدُ الرحمان بن مهدي ، ويزيد بن هارون أحاديثَ مختلطة) . **تنبيه** : كتبت كلمة (الرحمن) في المطبوع من « تهذيب الكمال » بألف والصواب حذفها ، انظر « أدب الكتاب » للصولي ، الصفحة (٥٢) ، و« درة الغواص » للحريري ، الصفحة (٤٢٤) .

فقد رواه عن عبيد الله نفسِهِ بلفظ : « أتشهدين » ، والمسعوديُّ يرويه عن عَون أخي عبيد الله بن عبد الله ، عن عبد الله ، فالخطأ إمَّا من المسعوديِّ ـ وهو الظاهر ـ لاختلاطه ، وإمَّا من عَون أخي عبيد الله ؛ فإنَّ عَوناً له رواية عند الطبرانيِّ ستأتي عن أبيه عبد الله : أنَّها امرأة ، وعلى كلٍّ روايةُ المسعوديِّ ضعيفةٌ لضعفه ، أمَّا رواية مالكٍ ؛ فهي صحيحةٌ ، وظاهرها الإرسال لكنَّها محمولة على الاتصال للقاء عبيد الله جماعةً من الصحابة ، كما ذكره ابن عبد البَرِّ في « التمهيد »[1] ، على أنَّ الإمام أحمد رواها موصولةً في « مسنده » ، حيث قال : (حدثنا عبد الرزاق ، حدثنا مَعْمَرٌ ، عنِ الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن رجلٍ من الأنصار بلفظ : « أتشهدين أن لا إله إلا الله »)[2] .

وما أظنُّ أنَّه قد بقي أدنى شكٍّ أو لَبْسٍ ، فالأمرُ بدا واضحاً وضوحَ الشمس في رابعة النهار .

ثُمَّ لنا أن نسلك طريقاً آخر ههنا إن لم نُرِد الجمعَ ؛ وهو تركُ الترجيح بين هذه الروايات ؛ لأنَّه إنَّما يكون عند التعارض كما هو معلوم ، والضعيفُ لا يعارضُ الصحيحَ ، فوجب رَدُّ الضعيفِ حيث عُلِمَ ضَعفُ واختلاطُ أحدِ رُواتِهِ ، وهو المسعوديُّ .

وروى الطبرانيُّ في « الكبير » ، وابن أبي شيبة ، عن ابن عباس : (أنَّ رجلاً أتى النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم فقال : إنَّ عليَّ رقبة ، وعندي جاريةٌ سوداءُ أعجميَّةٌ ، فقال : « ائتني بها » ، فقال : « أتشهدين أن لا إله إلا الله ؟ » ، قالت : نعم ، قال : « أتشهدين أني رسول الله ؟ » ، قالت : نعم ، قال :

---

(١) انظر « التمهيد » (٩/ ١١٤) ، أو « فتح البر في الترتيب الفقهي لتمهيد ابن عبد البر » (٢/ ٣٧) .

(٢) « مسند الإمام أحمد » (٢٥/ ١٩) ، برقم (١٥٧٤٣) ، وقال الحافظ الهيثمي : (رجاله رجال الصحيح) ، « مجمع الزوائد » (١/ ١٧٠) كتاب الإيمان ، باب (ما يحرم دم المرء وماله) .

« أعتقها »)[1] ، وهذا الحديث وإن كان فيه ابن أبي ليلى ، وهو سيء الحفظ ، لكن قال ابن عدي : (وهو مع سوء حفظه يكتب حديثه)[2] ، فكيف وقد تَأَيَّدَ بالشواهد الصحيحة ؟! ورواية الطبرانيِّ هذه توافق روايةَ أحمد عن عبيد الله ، وتُشبِهُ روايةَ مالكٍ أيضاً ، وهناك روايات أخرى أعرضنا عنها لضعف سندها .

وبعدما رأيتَ من الأسانيد والمتون ، وبيانِهَا ، والتوفيقِ بينها ، وأنَّ بعض الأسانيد مضطرب ، وكذلك بعض المتون ، ومتى أمكن الجمع بين الروايات وجب ، كما مَرَّ أكثر من مَرَّة ، وقد سلكنا هذا السبيل فجمعنا بينها ، وكان لنا أن نسلك طريق الترجيح ، فَيُرَدُّ الضعيفُ بالصحيحِ ، لكنَّنا آثرنا الجمعَ إلاَّ في موضعٍ ، ومن هنا يتبيَّن زيغ الزائغين وضلال المُضِلِّينَ .

لماذا الاقتصار على رواية واحدة ، وتركُ باقي الروايات ؟ مع أنَّ الصواب ـ إن أنصفوا ـ هو رواية : « أتشهدين » ، أليس بالشهادتين يُحكم بإيمان المرء وإسلامه ؟ وهل من أركان الإيمان القولُ بأنَّ الله سبحانه في مكانٍ ؟!! فإن زعمتم ذلك فهاتوا برهانكم إن كنتم صادقين ، ولن تجدوا إلى ذلك سبيلاً .

* * *

(١) « المعجم الكبير » (١٢/ ٢٦) ، برقم (١٢٣٦٩) ، و« مصنف ابن أبي شيبة » (١١/ ٢٠) ، برقم (١٠٣٩٢) .

(٢) « الكامل » (٧/ ٣٩٧) ، برقم (١٦٦٣) .

الجمع بين الروايات من حيث المعنى واللغةُ

ثُمَّ هنا ملحوظة هامَّة جدّاً ، تجمع أيضاً بين رواية : (قالت : في السماء) ، وبين رواية : (أشارت إلى السماء) ، وهذا على التَنَزُّلِ أنَّ روايةَ : (قالت) ثابتةٌ ، فقد جاء في رواية أبي هريرة عند أحمد ، وروايةِ عبد الرزاق عن يحيى بن أبي كثير ، لمَّا سألها النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم : (فأشارت إلى السماء) ، ورواية أبي هريرة عند أحمد توضِّح ما نريده أكثر ، حيث قال : (فأشارت إلى السماء بإصبَعها السبابة ، وأشارت بإصبَعها إلى رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم وإلى السماء) ؛ أي : أنتَ رسول الله ، بل روايةُ المِزِّيِّ : (فمدَّ النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم يدَه إليها ، وأشار إليها مستفهماً : « مَن في السماء ؟ » ، بل في رواية الحارث في « مسنده » عن أبي هريرة قال : « جارية لا تُفصح . . . » ، فأشارت برأسها إلى السماء)[1] .

فعلى احتمال أنَّ القصَّة متعدِّدةٌ نجمع بين الروايات فنقول : في رواية : « أتشهدين » تكون الجارية متكلِّمة ، وسئلت لفظاً ، فأجابت كذلك ، ورواية : (أشارت) ، ورواية : (قالت : في السماء) تكون الجارية خرساء لا تحسن الكلام ، ولا يهولنك ذلك ؛ فقد ورد في أكثر الروايات : أنَّها أعجميَّة ، وهي رواية أحمد ، والبزار ، وابن أبي شيبة ، والطبرانيِّ ، وعبدِ الرزاق ، و« مسندِ الحارث » ، وينبغي أن يُمَيَّزَ بين العجميَّة ، وبين الأعجميَّة ، قال ابنُ منظور في « لسان العرب » : (قال أبو إسحاق : الأعجم الذي لا يُفصِح ، ولا يُبِينُ كلامه ، وإن كان عربيَّ النَّسَبِ ، قال الشاعر :

مَنهَـــلٌ للعِبَـــادِ لا بُـــدَّ مِنـــهُ مُنتَهَـــى كُـــلِّ أَعجَـــمٍ وفَصِيـــحِ

. . . فأمَّا العَجَمِيُّ : فالذي من جنس العَجَم أفصحَ أو لم يُفصِح ، والجمع

---

(١) « بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث » للحافظ الهيثمي ، برقم (١٥) .

عَجَمٌ . . . وكل مَن لم يُفصِح بشيءٍ فقد أعجمه . . . والأعجم : الأخرس)[1] .

لهذا قلت لك : لا يَهولنَّك أنَّها خرساء .

وقال ابن فارس في « معجم مقاييس اللغة » : (ويقال للصبيِّ ما دام لا يتكلَّم ولا يفصح : صبيٌّ أعجمُ . . . وقولهم : العجم ، الذين ليسوا من العرب . . . وقال ذو الرُّمَّةِ :

ديـــارَ مَيَّـــةَ إذا مـــيٌّ تســـاعفنـــا ولا يَـرى مثلَهَـا عُجـم ولا عـرب

وكلُّ مَن لم يقدر على الكلام فهو أعجم)[2] .

فعلى احتمال تعدُّد قصَّة الجارية نقول : لمَّا كانت خرساء لا تحسن الكلام ، يكون قد سألها النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم بالإشارة ، كما في رواية المِزِّيِّ : « فَمَدَّ النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم يدَه إليها ، وأشار إليها مُستَفهِماً : « مَن في السماء ؟ » ، فأجابت بالإشارة ؛ أي : أنَّها لا تعبد آلهة في الأرض ، فليست مجوسيَّةً تعبدُ النارَ ، ولا هي من عبدة الأصنام .

ولَمَّا كانت متكلِّمةً سُئِلت قولاً ، فأجابتْ كذلك ، ولا يَرفَعَنَّ حَشويٌّ عَقِيرَتَهُ ويقول : أشارتْ إلى جهة معبوده ؛ لأنَّ رواية أحمد : « أشارت إلى السماء بإصبَعها السبابة » ؛ أي : أنَّها موحِّدة ؛ لأنَّ الإشارة بالسبابة دليلُ التوحيد ، كما هو معلومٌ عند مَن يَفهم ، واستدلالي بما في رواية أحمد مع ضَعفها استدلالُ تفسير ، والتفسير بالضعيف أولى من العقل وحده الذي لا يرضاه هؤلاء .

وإشارتُها إلى السماء لنفي آلهةٍ في الأرض ، فهي إشارة احتراز ، وليست إشارةَ تَعيينٍ ، وقد جمعتْ إشارتُهَا بين شيئين : نفي عبادتها لآلهة الأرض ،

---

(١) « لسان العرب » ، مادة (ع . ج . م) .

(٢) « معجم مقاييس اللغة » ، مادة (ع . ج . م) ، ويشهد له حديث مسلم ، عن عمارة بن رؤيبة لَمَّا رأى بشر بنَ مروان على المنبر رافعاً يديه ، قال : (قَبَّحَ الله هاتين اليدين ، لقد رأيتُ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم ما يزيد على أن يقول بيده هكذا ، وأشار بإصبَعه المسبحة) ، « صحيح مسلم » (٦/ ١٦٢) بشرح النووي ، كتاب الجمعة ، باب (تخفيف الصلاة والجمعة) ، برقم (٨٧٤) .

وتوحيدها لله سبحانه وتعالى حيث أشارتْ بالإصبَع ، والإشارة إلى السماء تفيد التعظيم ، لا أنَّ الله في السماء ، كما يفهم المُشَبِّهَةُ .

وكذلك يوضِّحُ يقيناً أنَّها خرساء : أنَّه عندما سألها صلَّى الله عليه وسلَّم : « مَن أنا ؟ » ، فأشارت إليه ، وإلى السماء ؛ أي : أنت رسول الله ، فهل هنالك أوضح من هذا ، والقاعدة المشهورة : أنَّ لازم المذهب ليس بمذهب ، فلماذا تُلزمون الجارية بأنَّها تعتقد أنَّ الله في السماء ؟

مع أنَّ ظاهر الحديث يخالفكم ؛ فإنَّكم تقولون : الله ليس في السماء .

ثمَّ ما يدريكم أنَّها عنت فوقَ السماء والجهةَ والمكانَ العدميَّ الذي تزعمون وجود معبودكم فيه ، أم حَدَّثتكُم هذه الجارية المسكينة بذلك ؟!

وما يدريكم معاشر الحشويَّة أيَّ سماء أرادت ، وإلى أيِّ شيءٍ قصدت ، هل هذا إلاَّ تقوُّلٌ منكم على هذه الجارية ؟!

وأنا أسأل كلَّ عاقل : لو أردتَ أن تستفهم من أخرس عن اعتقاده كيف تسأله ؟ وكيف يجيب ؟

والإشارة إلى السماء دليل العُلُوِّ المَعنويِّ ، الذي هو التعظيم ، فإنَّك إذا أردت أن تمدح إنساناً ، تقول : فلان في السماء ، وتقول : فلان فوق ، وتقول : فلان فوق الريح ، ولا تعني أنَّه بجسده ، أو أنَّ مكانه هناك ، وإنَّما تريدُ ارتفاعَ منزلته ، وهذا من الجارية الخرساء جهدُ المُقِل ، على أنَّ هؤلاء الحشويَّة ينفون أنَّ الله في السماء ، ويقولون : هو على السماء ، سبحانه وتعالى عمَّا يصفون ويعتقدون .

وممَّا يؤيد أيضاً أنَّها خرساء : ما رواه الإمام الحارث في « مسنده » عن أبي هريرة قال : (جاء رجل بجارية سوداء لا تفصح . . . فقال النبي صلَّى الله عليه وسلَّم : « مَن ربك ؟ » ، فأشارت برأسها إلى السماء . . . الحديث)[1] .

---

(١) انظر « بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث » للحافظ الهيثمي ، رقم (١٥) .

وممَّا يؤيِّد أيضاً أنَّها خرساء : أنَّ الإمام البيهقيَّ بَوَّبَ للحديث في « سننه » بقوله : (باب إعتاق الخرساء إذا أشارت بالإيمان وَصَلَّتْ)[1] ، فهذا الإمام البيهقيُّ لم يقلْ : أشارتْ إلى مكانٍ فيه الله ، أو إلى الله ، بل قال : « أشارت بالإيمان » .

ثمَّ شيءٌ آخر ، وهو أنَّ هذه الجارية صغيرة ، لا تعرف ما الصلاة ، بدليل رواية عبد الرزاق : « جارية سوداء أعجميَّة ، لا تدري ما الصلاة »[2] ، وروايةِ مالكٍ بسند صحيح في « المدونة » : « بوليدة سوداء »[3] .

فيا أيُّها العقلاءُ جاريةٌ صغيرةٌ خرساءُ لا تدري ما الصلاةُ تبنون على إشارتها عقيدة ؟! وفي أيِّ آيةٍ أو حديثٍ أنَّ مِنَ الإيمان اعتقادَ مكانٍ لله تعالى ؟!

فإن قالوا : إنَّما ذلك بإقرار النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم لها .

قلنا لهم : هل عقولُكُم بقدر عقل تلك الجارية الصغيرةِ الخرساء راعيةِ الغنم التي لا تدري ما الصلاةُ حتى يكون حكمُكُم حكمَهَا ؟! وهذا على فرض صِحَّة الحديث ، وقد تَبَيَّنَ خلافُهُ ، أو أنتم أعلم من الأئمَّة الحفَّاظ والفقهاء الذين فهموا من الحديث خلاف ما فهمتُم ، أفيعقل هذا ؟!

وهذا كُلُّهُ على فرض اختلاف القصَّة ، ولكن رواية مسلم وابنِ قانع والبيهقيِّ وأحمدَ والمِزِّيِّ تفيد أنَّ قصةَ معاوية بن الحكم واحدة ، وهو ما أفهمه كلامُ الإمام البيهقيِّ المَارُّ[4] ، وأيضاً حديث الجارية إنَّما هو واقعة حال لا عموم لها .

ثمَّ أريد أن أضع الحشويَّة وأهل السُّنَّة والجماعة في الميزان :

أهلُ السُّنَّة يُؤَوِّلُونَ لِيُنَزِّهُوا رَبَّهُم سبحانه عن مشابهة المخلوقين ؛ لقوله تعالى

---

(١) « سنن البيهقي الكبرى » (٧/ ٣٨٨) .

(٢) رواه عبد الرزاق في « مصنفه » ، كتاب المُدَبَّر ، باب (ما يجوز من الرقاب) ، (٩/ ١٨٢) رقم (١٦٨٥١) .

(٣) « المدونة الكبرى » (١/ ٥٩٧) ، كتاب النذور الأول ، كفارة اليمين بالعتق .

(٤) انظر الصفحة (١٨١) من هذا الكتاب .

في الآية المحكمة : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ [الشورى : ١١] فكيف يكون مَن ليس كمثله شيء في مكان ؟

والحشويَّة يُؤَوِّلُونَ ـ والتأويل بنظرهم تحريف!! ـ كلمةَ (في) بمعنى : (على) ؛ ليجعلوا الله في مكان!!

فأيُّ الفريقين يعرف رَبَّهُ ؟ الذي يُنَزِّهُهُ عن مشابهة الخلق فيوافِقُ الآية المحكمةَ : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ [الشورى : ١١] ، أمِ الذي يُشَبِّهُهُ سبحانه بخلقه ؟!

وانظر إلى مكابرتهم وتَعَنُّتِهِم ، يُجَوِّزُونَ لأنفسهم أن يُؤَوِّلُوا ؛ ليجعلوا معبودَهُم في مكان ، ويمنعون غيرَهُم من التأويل ، هل هذا إلاَّ تَحَكُّمٌ وَلَيٌّ للنصوص بحسب أهوائهم ؟!

ثمَّ مَن قال من الأمَّة ـ غير الحشويَّة ـ أنَّ مَنِ اعتقد أنَّ الله في السماء يكون مؤمناً ؟ وهذا والد عمران بن الحصين كما رواه البيهقيُّ في « الأسماء والصفات » قال له النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم : « كم تعبد اليوم من إله ؟ » ، قال : سبعة ، ستة في الأرض ، وواحد في السماء ، قال : « فأَيُّهُمُ تعدُّ لرهبتك ولرغبتك ؟ » ، قال : الذي في السماء ، قال : « أَمَا إنَّك لو أسلمتَ علمتُك كلمتين تنفعانك » ، قال : فلمَّا أسلم حصينٌ أتى النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم فقال : يا رسول الله ، علمني الكلمتين اللَّتين وعدتنيهما ، قال صلَّى الله عليه وسلَّم : « قُلْ : اللَّهُمَّ ألهمني رشدي ، وعافني من شرِّ نفسي »[1] .

فقد كان اعتقاد الكفار في الجاهلية أنَّ الله في السماء ، وهذا لم يُثبت لهم إيماناً من وجه ، وحديث حصين هذا ضعيفٌ ، وإنَّما ذَكَرتُهُ استئناساً وبياناً في أنَّهم يعتقدون أنَّ الله تعالى في السماء .

ثمَّ استدلالهم بقوله تعالى : ﴿ ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ ﴾ [الملك : ١٦] لا يفيدهم

---

(١) « الأسماء والصفات » ، الصفحة (٣٩٢) ، باب (ما جاء في قول الله عز وجل : ﴿ قَوَارِيرَا۟ مِن فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا ﴾ [الملك : ١٦]) .

شيئاً ؛ لأنَّها ليست بنصٍّ أنَّه الله سبحانه ، فَإِنَّ ﴿مَّن﴾ في الآية اسمٌ موصول ، وهو من أدوات العموم ، أو هو مُبهَمٌ ، وأكثر المفسرين أنَّهم الملائكة ، وإن قالوا : إنَّ ابنَ جرير قال عند قوله تعالى : ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك : ١٦] : الله ، قلنا لهم : ومنذ متى كنتم تأخذون بأقوال الرجال!!

ألستم تقولون هم رجال ونحن رجال!!

وابن جرير ليس معصوماً ، بل قول الصحابي ليس بحجة عند كثير من الأصوليين ، ثمَّ إنَّ المفسِّرين خالفوا ابنَ جرير ، قال الإمام القرطبيُّ رحمه الله تعالى في « تفسيره » عند هذه الآية : (قال ابن عباس : أأمنتم عذاب من في السماء إن عصيتموه ، وقيل : تقديره : أأمنتم من في السماء قدرتُهُ وسلطانُهُ وعرشُهُ ومملكتُهُ ، وخصَّ السماء ، وإن عَمَّ ملكُهُ تنبيهاً على أنَّ الإله الذي تنفذ قدرته في السماء ، لا مَن يعظمونه في الأرض ، وقيل : هو إشارة إلى الملائكة ، وقيل : إلى جبريل ، وهو الملك الموكَّل بالعذاب ، قلتُ ـ أي : القرطبيُّ ـ : ويحتمل أن يكون المعنى : أأمنتم خالقَ مَن في السماء أن يخسف بكم الأرض ، كما خسفها بقارون... وقال المحققون : أأمنتم من فوق السماء ، كقوله : ﴿فَسِيحُواْ فِي ٱلأَرْضِ﴾ [التوبة : ٢] ؛ أي : فوقها ، لا بالمماسَّة والتَّحَيُّزِ ، لكن بالقهر والتدبير ، وقيل : معناه : أأمنتم مَن على السماء ، كقوله تعالى : ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه : ٧١] ؛ أي : عليها ، ومعناه : أنَّه مُدَبِّرُهَا ومالكُهَا ، كما يقال : فلان على العراق والحجاز ؛ أي : واليها وأميرها ، والأخبارُ في هذا البابِ كثيرة صحيحة منتشرة ، مشيرةٌ إلى العُلُوِّ ، لا يدفعُها إلا ملحدٌ أو جاهلٌ معاند ، والمرادُ بها توقيرُهُ ، وتنزيهُهُ عن السفل والتحت ، ووصفُه بالعُلُوِّ والعظمةِ ، لا بالأماكنِ والجهاتِ والحدودِ ؛ لأنَّها صفاتُ الأجسام ، وإنَّما ترفع الأيدي بالدعاء إلى السماء ؛ لأنَّ السماء مهبط الوحي ، ومنزل القطر ، ومحلُّ القدس ، ومعدن المطهرين من الملائكة ، وإليها تُرفع أعمال العباد ، وفوقها عرشُهُ وجنَّتُهُ ، كما جعل الله الكعبة قبلةً للدعاء والصلاة ، ولأنَّه خلق الأمكنة ، وهو غيرُ محتاج إليها ، وكان في أزله قبل خلقِ

المكان والزمان ، ولا مكانَ له ولا زمان ، وهو الآن على ما عليه كان)[1] .

فانظر ـ رحمك الله ـ كلامَ هذا الإمام ، فإنَّك تراه كُلَّهُ تأويلاً ، حيث أَوَّلَ العُلُوَّ بالقهر والغلبة ، ثمَّ نفى عنِ الله المكانَ ، وفي كلامه ردٌّ على هؤلاء الجهلة الذين يستدلُّون برفع الأيدي إلى السماء معتقدين أنَّ الله هناك ، تعالى عمَّا يقولون عُلُوّاً كبيراً .

وقال الإمام البيضاويُّ رحمه الله تعالى في « تفسيره » : (. . . ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك : ١٦] ، يعني : الملائكة الموكلين على تدبير هذا العالم ، أو الله تعالى على تأويل مَن في السماء أمره ، أو قضاؤه ، أو على زعم العرب ، فإنَّهم زعموا أنَّه تعالى في السماء)[2] .

وقال الإمام ابن حجر العسقلاني في « التلخيص الحبير » : (فائدة : قول الرافعي :« . . . يستأنس له بما في رواية البزار عن ثَوبان : من توضأ فأحسن الوضوء ثمَّ رَفَعَ طرْفه إلى السماء . . . » الحديثَ ، قال ابن دَقيقِ العِيدِ في « شرح الإلمام » : رَفْعُ الطَّرْف إلى السماء ، للتَّوجُّه إلى قبلة الدعاء ، ومهابط الوحي ، ومصادر تصرُّف الملائكة)[3] .

انظر أيُّها الفَطِنُ مَنِ الذي يعتقد أنَّ الله في السماء ؟! ثمَّ انظر مَن يُقَلِّدُ هؤلاء الحشويَّةُ ؟!

وعلى التَّنَزُّلِ نقول لهم : إن لم نُؤَوِّل قولَ ابنِ عباس وابنِ جرير أنَّه الله بتأويل

---

(١) « الجامع لأحكام القرآن » (١٨/ ١٤١) ، تفسير سورة الملك ، الآية (١٦) .

(٢) « تفسير البيضاوي » (٢/ ١٠٨٢) ، تفسير سورة الملك ، الآية (١٦) ، وبهذا وغيره من كلام أئمَّة التفسير تتبيَّن مرادَ الحافظ ابن جرير الطبريِّ في « تفسيره » ، وإنَّما يَفهمُ كلامَ العلماءِ العلماءُ ، وهذا نَزْرٌ يسير من النقل عن أئمَّة التفسير ، وإن شئت فطالع كتب المفسِّرين قاطبة ، فإنَّك لن تجد فيهم واحداً ذهب إلى غير هذا المعنى ، ومَن أطلق في تفسيره فإنَّه مُنَزِّهٌ في اعتقاده .

(٣) « التلخيص الحبير » في الكلام الحديث رقم (١٢١) .

مَن في السماء ملكه وسلطانه ، نقول : إن طرأ الاحتمال سقط الاستدلال ، فلا حجَّة في الآية أصلاً .

ثمَّ بعد هذا نعود إلى حديث الجارية ، ونقول نجمع بين رواية : (قالت في السماء) ، ورواية : (أشارت إلى السماء) بأنَّ العرب تطلق القول على الفعل ، قال في « لسان العرب » : (قال ابن الأثير : العرب تجعل القول عبارة عن جميع الأفعال ، وتطلقه على غير الكلام واللسان ، فتقول : قال بيده ؛ أي : أخذ ، وقال برجله ؛ أي : مشى ، وقد تقدم قول الشاعر :

وقالت له العينانِ سمعاً وطاعةً

أي : أومأت ، وقال بالماء على يده ؛ أي : قلب ، وقال بثوبه ؛ أي : رفعه ، وكل ذلك على المجاز والاتساع)[1] ، وقال صلَّى الله عليه وسلَّم : « الأكثرون هم الأقلون ، إلاَّ مَن قال هكذا وهكذا »[2] ؛ أي : أنفق في وجوه الخير .

فيكون معنى : (قالت في السماء) ؛ أي : أشارت إلى السماء ، فيجمع بين رواية مسلم : (قالت في السماء) ، ورواية أحمد ويحيى بن أبي كثير عند عبد الرزاق : (أشارت إلى السماء) ، وبين رواية المِزِّيِّ : (أومأ بيده إليها) ، بأن يقال : لمَّا كانت خرساء ـ والخرساء تكون صماء لا تسمع كما هو مشاهد فيمَن لا يتكلَّم ـ كان معنى « أين الله » إشارتَهُ لها كما هي رواية المِزِّيِّ ، وليس كلاماً منه ، ومعنى : (قالت في السماء) أشارت إلى السماء ؛ لأنَّ القول يكون بمعنى الفعل كما مرَّ عن « لسان العرب » ، ثمَّ نقول على التَّنَزُّلِ أيضاً : إذا طرأ الاحتمال ـ ولا احتمال ـ بين القول والإشارة سقط الاستدلال .

---

(١) « لسان العرب » ، مادة (ق . و . ل) .

(٢) رواه البخاري في « صحيحه » ، الصفحة (١٠٩١) ، كتاب الاستئذان ، باب (من أجاب بلبيك وسعديك) ، رقم (٦٢٦٨) ، ومسلم (٧/ ٧٥) بشرح النووي ، كتاب الزكاة ، باب (تغليظ عقوبة من لا يؤدي الزكاة) ، رقم (٩٩١) .

ويظهر لي إشارة لطيفة من الحديث[1] ؛ وهي أنَّ صاحب الجارية ربَّما اشتبه عليه الأمرُ في العتق ، بأنَّه هل تكفي الإشارة منها لثبوت الإيمان لصِحَّة الكفارة أو النذر ، أم أنَّه لا بُدَّ من النطق بالشهادتين ، فلا يصحُّ أن يعتقها لأنَّها خرساء ؛ لأنَّه قد نذر وَشَرَطَ الإيمانَ ، أو أنَّ عليه كفارةً ، وكان لا بُدَّ عنده أن تكون مؤمنة كما نذر ؛ ليصحَّ الوفاء بنذره أو كفارته ، ويدُلُّ له أنَّه استفتى النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم بذلك بأنَّ عليه رقبة ، و(على) تفيد الوجوب ، فيكون السؤال : هل يصح التكفير عن اليمين ، أو الوفاء بالنذر بجارية لا تستطيع الكلام ، وإنَّما تشير إشارة ؟

هذا ما ظهر لي ، والله تعالى أعلم .

وآخر نقد لحديث الجارية : أنَّه جاء في بعض الروايات : أنَّها مؤمنة ، وهذا وَصفٌ مطلقٌ للإيمان ، والمطلق ينصرف إلى الكامل كما هو معلوم في الأصول ، فرواية : « إنَّها مؤمنة » بهذا الإطلاق يخالفها الإجماعُ ، وإليك بيانه :

قال الإمام النوويُّ رحمه الله تعالى في « شرحه على صحيح مسلم » عند حديث جبريل عليه السلام في بيان الإيمان والإسلام : (قال عبد الرزاق ـ أي : الصنعاني صاحب « المصنف » ـ : سمعت مَن أدركت من شيوخنا وأصحابنا ؛ سفيانَ الثوريَّ ، ومالكَ بن أنس ، وعبيدَ الله بن عمر ، والأوزاعيَّ ، ومَعْمَرَ بنَ راشد ، وابنَ جريج ، وسفيانَ بن عيينةَ ، يقولون : الإيمانُ قولٌ وعملٌ يزيد وينقص ، وهذا قول ابن مسعود ، وحذيفةَ ، والنَّخَعِيِّ ، والحسنِ البصريِّ ، وعطاءٍ ، وطاووسٍ ، ومجاهدٍ ، وعبدِ الله بنِ المبارك ، فالمعنى الذي يستحقُّ فيه العبدُ المدحَ والولايةَ من المؤمنين هو إتيانه بهذه الأمور الثلاثة : « التصديق بالقلب ، والإقرارِ باللسان ، والعمل بالجوارح » ؛ وذلك أنَّه لا خلاف بين الجميع أنَّه لو أَقَرَّ وعَمِلَ على غير علم منه ومعرفة بربِّه لا يستحقُّ اسم مؤمن . . .

---

(١) ثم مَنَّ الله بتوفيقه ، فوقفتُ على رواية أبي عوانة (٢/ ١٤٢) ، برقم (١٧٢٧) ، وفيها : (قلت : يا رسول الله ، لو أعلم أنها مؤمنة لأعتقتها) .

وكذلك إذا أَقَرَّ بالله تعالى وبرسله صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين ، ولم يعمل بالفرائض لا يُسَمَّى مؤمناً بالإطلاق ، وإن كان في كلام العرب يُسَمَّى مؤمناً بالتصديق ، فذلك غير مستحقّ في كلام الله تعالى لقوله عز وجل : ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ﴾ [الأنفال : ٢ ، ٣ ، ٤] ، فأخبرنا سبحانه وتعالى أنَّ المؤمن مَن كانت هذه صفتَهُ ، وقال ابن بطَّال في باب « من قال : الإيمان هو العمل » : فإن قيل قد قَدَّمتُم أنَّ الإيمان هو التصديق ، قيل : التصديق هو أوَّل منازل الإيمان ، ويوجب للمصدِّق الدخولَ فيه ، ولا يوجب له استكمالَ منازله ، ولا يسمى مؤمناً مطلقاً ، هذا مذهب جماعة أهل السُّنَّة أنَّ الإيمان قول وعمل ، قال أبو عبيد[1] : وهو قول مالك ، والثوري ، والأوزاعيِّ ، ومَن بعدهم من أرباب العلم والسُّنَّة ، الذين كانوا مصابيح الهدى ، وأئمَّة الدين من أهل الحجاز ، والعراق ، والشام ، وغيرهم)[2] .

فهذه الزيادة التي عند مسلم وغيره : « فإنَّها مؤمنة » بإطلاقها مخالفةٌ لما عليه جماعةُ أهل السُّنَّة ومَن سلف ذكره ، كما نقله الإمام النوويُّ ، وقد جاء في بعض الروايات : أنَّها لا تدري ما الصلاة ، فكيف تكون مؤمنة كاملةَ الإيمان ـ كما يُفِيدُهُ الإطلاق ـ وهي لا تدري ما الصلاة ؟ مع أنَّه في رواية « المدونة » : (أنَّها وليدة) ، أي : فهي إذاً راعية غنمٍ لا تعرف مِنَ الدين شيئاً ، فكيف تُوصَفُ بالإيمان الكامل ؟! على أنَّ هذه الكلمةَ ليست في كثيرٍ مِن الروايات .

ثمَّ إنَّ كلمة : « فإنَّها مؤمنة » جوابٌ وقد سبق أنَّ بَيَّنَّا أنَّه غيرُ موافق للسؤال ، فإنَّ السؤال إنَّما هو عن مكافأة الضرب بالعتق كما هو رواية مسلم ، ويدُلُّ له

---

(١) في كتاب « الإيمان ومعالمه وسننه واستكماله ودرجاته » ، الصفحة (٧٣) .

(٢) « شرح النووي على صحيح مسلم » (١/ ١٤٦ ، ١٤٧) ، كتاب الإيمان ، باب (الإيمان يزيد وينقص) .

ما رواه ابن عمر قال : سمعت رسولَ الله صلَّى الله عليه وسلَّم يقول : (مَن لَطَمَ مملوكه أو ضَرَبَهُ ؛ فكفَّارتُهُ أن يُعتِقَهُ)[1] ، فهذا يبيِّن بياناً واضحاً لا مِرْيَةَ فيه عدمَ اشتراط الإيمان في عِتق المكافأةِ للضرب ؛ لأنَّ قولَهُ صلَّى الله عليه وسلَّم : « فكفَّارتُهُ أن يُعتِقَهُ » حَصرٌ للمبتدأ في الخبر .

ولعلَّ قائلاً يقول : إنَّ عند أبي حنيفة وأتباعِهِ أنَّ الإيمان التصديقُ دون العمل .

فالجواب : أنَّ الكلام في مطلق الإيمان وكمالِهِ ، وليس في أصله ، فلا يصحُّ أن يُسَمَّى الرَّجُلُ مؤمناً إيماناً مطلقاً إلاَّ بالتصديق والعمل ، يدُلُّ له قوله صلَّى الله عليه وسلَّم في غير حديث : « لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من ولده ووالده والناس أجمعين »[2] ، وقوله صلَّى الله عليه وسلَّم : « لا يؤمن أحدكم حتى يحبَّ لأخيه ما يحبُّ لنفسه »[3] ، وقوله صلَّى الله عليه وسلَّم : « والله لا يؤمن ، والله لا يؤمن ، والله لا يؤمن » ، قيل : مَن يا رسول الله ؟ قال : « الذي لا يأمن جارُه بوائقَه »[4] ، إلى غير ذلك من الأحاديث ، فهذا المنفي من قوله صلَّى الله عليه وسلَّم : « لا يؤمن » ؛ أي : الإيمان الكامل المطلق ، والله تعالى أعلم .

وما أظن بعد هذا كلِّه أن يأتي عاقل ويستدل بحديث الجارية ، ويبني عليه عقيدة فاسدة باطلة تشبه عقيدة كفار الجاهلية ، فينبغي أن يستحي هؤلاء الحشويَّة

---

(١) رواه الإمام مسلم في « صحيحه » بشرح النووي (١١/ ١٢٦) ، كتاب الأيمان ، باب (صحبة المماليك) ، رقم (١٦٥٧) .

(٢) « صحيح مسلم » (٢/ ١٥) بشرح النووي ، كتاب الإيمان ، باب (وجوب محبة رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم) ، برقم (٤٤) .

(٣) « صحيح البخاري » ، كتاب الإيمان ، باب (من الإيمان أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه) ، الصفحة (٥) ، برقم (١٣) .

(٤) « صحيح البخاري » ، كتاب الأدب ، باب (إثم من لا يأمن جاره بوائقه) ، الصفحة (١٠٥٢) ، برقم (٦٠١٦) .

من جهلهم ، وقلَّةِ اطلاعهم ، وتَبَجُّحِهِم حيث جلسوا أن يقولوا : أين الله ؟ مُستَدِلِّينَ بهذا الحديث .

سبحان مَن لا يُشبه شيئاً مِن خلقه ، ولا يشبهُهُ شيءٌ ، تعالى عنِ الحدود والغايات والمكان ، ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾ ﴾ .

هذا آخر ما وفَّق الله كتابته على يد هذا الفقير الراجي رحمة ربِّه وعفوه سائلاً المولى الكريم حسنَ الختام ، والوفاةَ على كامل الإيمان ، وأن يتقبَّل منِّي بفضله ومَنِّهِ هذه الرسالةَ ، ويجعلها ذخراً لي يوم القيامة بكرمه ، إنَّه سميع قريب مجيب ، وآخر دعوانا أنِ الحمد لله رب العالمين .

* * *